[illegible]

سید عبد الله علی شرح دیباجه

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی لا یبلغ کنهه جاه ای لا یصل الی تصوره بحقیقته کل من یجد فی اکتسابه بای طریق کان من النظر والریاضة وان وصل لا تصوره بوجه یمتاز عما عداه وما قیل انه حاه بالحاء المهملة علی معنی انه لا یبلغ کنهه من یحمده فلیس بشیء الملتفت من هذه الفایدة اعنی الاشارة الی عدم الوصول بای طریق کان علی ان فیه ایهام جواز التحدید بدون البلوغ الی الکنه وبا طل ولا یحصی ای لا ینضبط عده کما فی الکشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ای لا تضبطوا عددها فالاحصاء هنا فی الضبط فقط علی سبیل التجرید کما قالوا فی قوله تعالی اسری بعبده لیلا وصار ای صار متحیرا فی بحار عرفانه ارواح العالمین بکسر اللام ونار ای صار مستنیرا بانوار احسانه اشباح العالمین بفتح اللام جمع شبح والصلوة علی من لم یر ای العالم ببصر فلا یقتضی الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتین مابقی من رسم الشیء للکفر الا طمسه ومحاه من الموعطف تفسیری فی مختار الصحاح الطموس الامحاء فی باب دخل وجلس وطمسه غیره من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف علی اثرا ولا زایدة مؤکدة للنفی ای لم یر رسما من رسوم الکفر الا ازاله وعفاه فی مختار الصحاح عفی المنزل اندرس وامحی وعفته الریح یتعدی ویلزم وبابهما عدا النتهی فعفاه القرینة مؤکدة لما عطفت علیه بحسب المعنی محمد بالجر المبعوث بالهدی ای بالاهتداء او بالهدایة للناس فان هدی یجیء لازما ومتعدیا والنور ای بالنور الذی کان یتلألأ فی جبهته او بنور الاسلام الذی طلع علی الخلق فرفع عنهم ظلمة الکفر المنشرح بیمن مقدمه بالفتح و السکون مصدر میمی من قدم ای بالمحمد الذی ینشرح ببرکة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع علی انه فاعل المنشرح المعتمد علی الموصول والصدور عطف علی القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببیة لمحمد ای صفة جرت علی من هی له والصلوة علی آله الکرام جمع کریم واصحابه العظام جمع

۱

المصباح

اما بعد فهذه اشارة الی الاوراق التی کتبها اشارة ذهنیة او حسیة بناء علی ان الدیباجة مقدمة او متاخرة عما کتبه کما هو الاکثر اوراق مکتوبة لاعراب دیباجة فی مختار الصحاح الدیباجتان للخدان فکان ما ذکره اوایل الکتب خدها ووجهها فلذلک سمی بالدیباجة ماخوذة من غرایب فواید المفتاح وابتدأ لها اولا نصب علی الظرفیة ای قبل اعراب الدیباجة بایة من کتاب الله تعالی تبرکا وتیمنا وهو فی الآیة بانها طائفة من القرآن یتصل بعضها ببعض الی انقطاع طویلا کانت او قصیرة وبیت بالجر ای ابتدأ ببیت من الابیات لیفید مهارة وتمرنا ای حذاقة فی باب الاعراب واعتیادا علیه یقال مرن علی الشیء من باب دخل تعوده واستمر علیه کذا فی الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدأ بحبل الرشاد ای متمسکا بحبل الرشاد کائنا من الله تعالی علی ذی الحال المجرور وبحبل الرشاد وان لم یجز فی الاصح للسجع فی الافعال اعتصم به تمسک وما وقع فی بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا یساعده کتب اللغة التی رأیناها فانه الهادی الی سبیل السداد بفتح السین المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف علی معتصما بان شغلی لا غیر هذا مبذول والعذر ای الاعتذار عند کرام الناس مقبول اما الایة فقوله تعالی قال رب انی لا املک الا نفسی واخی فال فعل ما فاعله مستتر فیه راجع الی موسی رب منادی حذف حرف ندائه وحذف یاء المتکلم ایضا اجتزاء بالکسر بالجیم والزاء المعجمة ای اکتفاء بالکسرة فانهم قالوا ان یاء المتکلم اذا اضیف الیه المنادی جاز اسکانه وفتحه کما جاز فی غیر ندائه وجاز حذفه اجتزاء بالکسرة وهذا الحذف فی غیر النداء قلیل لان النداء موضع التخفیف لان المقصود فی الکلام هو غیر النداء فیطلب الفراغ منه بالسرعة لیتوجه الیه المقصود وجاز ابداله الفا لانه نوع من التخفیف ولا یکاد هذا الابدال یوجد فی غیر النداء

ب ت ح

بر صوف ~~مصحا~~

بر صوف بر مصباح معا کافیه

بر سعد دین عخ بر اصباح

بر ضوء بر قید بن بر تصدیقا

بر عماد بر سید برد باچه شرح

حمد بن سعد

حمد شیار

لو بو بو هو هو

المفعول معه

مفعول مطلق مفعول له مفعول فیه مفعول معه

نحو يا دنا تي وزعتي وعلى قوله عم انفق بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف ياء النداء
وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روى منصوبا او منونا على جعل بلالا اسم جنس كما قيل
فرعون موسى فليس ما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها
الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال
في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها ومحل رب بدون الياء المحذوف
منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب ورب مع ساقتها
اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع
قوله انه لا املك الا نفسي واخي في محل النصب لانه مقول القول هكذا قيل
لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة
المبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة
قيامها موقع المفرد وهذا مشهور لا تستره بالغم ما يستتر به اي لا شك فيه
وهذه الجملة اي جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول
لا يكون الا جملة اي المقول القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة
ليس الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام
المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال متصلة بها ههنا
في الاكثر لنفي الاثم ... للكامل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم
او جاءني اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج
الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعوا الله
تعالى يشهد على كلامي انه حق واستثنائه صدق وقد يقال قد جرت العادة
باستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته بالله تعالى
واصله يا الله امّ اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال

وجعل

وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الآن يقال انه قال ههنا بعض ذكر
وبمثل هذا يأول قولهم قولنا ضرب مصدر وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول القول
المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جواب الصحيح ان هذه الجملة واقعة
موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا ايضا انها لا انها ليست بواقعة موقع المفرد
مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع
المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان
قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول القول بانه عند هذا واعلم ان الحق عندهم
كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي
لها محل من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه ويشعر
بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا
لقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الكلمة مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول
احدكم في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا
يدل على ... هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان المفعول
لا يكون الا مفردا فلان المفعولية والفاعلية انما تطرآن على الاسم الذي هو من اقسام
الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا لا جملة نحو يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح
الميم المطلب من رام الشيء اي طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي لكون القول
المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه
ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء
والاسم وهو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حروف النداء
فظهر قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء وخبره قوله مزيف
اي جواب النحاة بان حرف النداء في تقدير الفعل كما ترجمت قال لان معناه اريد

١

اي تاكرای یکون ... النصب عند ...

اي حذف المصدر ... منصوبا ... قلت ...

او نهى رتب فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملاً
للصدق والكذب لان الفعل المقدر بالنداء مثل اريد او اطلب او ادعو كذلك اي محتملا لهما لكن
يمكن ان يقال نصرة نصب على انه مفعول له لنعم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان
محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا
وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار و
والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها كبعت واعتقت
وتزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا
يستعمل للانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى
في مختار الصحاح يقال فعله تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب
وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما [illegible] انتصابها نحو اما على
الظرفية او على المصدرية على نيابته عما قبل في مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعو يستعمل
تارة لانشاء النداء اي لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة
الاتية فلا يرد السوال واعلم انه لما ذكر معنى الاخبار والانشاء ناسب فلا باس
ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار
مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فانه وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام
لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلوله
بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار
مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو طلب
صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون
لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء لازما لما تاملنا بجهة
اسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه

واتاملنا بجهة

واتاملنا بجهة للاف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر
ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف
ويتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتعرف فيه بنزع اللام شابه الاف لان الاف لا يتعرف
فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور من قولك اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله
معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان يريدان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج
منه ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن بينا ولهذا التحقيق لان معناه هو
هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت
وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالاً
واستقبالا او نقول انه ليس من قبيل التعريفات المتساوية بل من قبيل المسامحات
الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء
اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما
انما يحصلان بلفظ الامر والنهي و هذا اللفظ موجد له فهذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله
او لاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان الكلام ان يكون
لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج او لا تطابقه
فخبر والا اي ان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه والا ههنا ليست
حرف الاستثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع
نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او نسبة سلبية لانه اما يكون
هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى

ان هو

مطابقة الكلام

للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع
لحالية فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج
بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اى كثير الاطراف والجواب
قوله فيه اى في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله
ما نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الآية الكريمة اى ان
ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ومحل الضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان
لا املك لا حرف نفى املك فعل مضارع منفى بلا فاعله مستتر اى منوى فيه وهو
انا الا حرف استثناء هنا وانما قال ههنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا
وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسى ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه ونفس
المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راى الشيخ ابن الحاجب واما على
مذهب بعضهم فمنصوب محلا والاشارة الى الله هيهنا قال فيما سبق ومحل رب منصوب
والاستثناء ههنا مفرغ لحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا ما او نفسا من
من النفوس الا نفسى واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل
في الفصاحة يكن عملك بحسب ذلك اى بقدره وعدده وكلمة حب اذا كانت
مجرورة بحرف الجر فالتين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما تسكن في مجرورة ايضا
على الوجه الاول فالعامل هنا وهو لا املك يقتضى النصب فيكون منصوبا به وانما سمى هذا
الاستثناء اى المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اى هيئ للمستثنى
العامل الذى قبل الا فتسميته بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق
اسم المحل على الحال اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه
اى اعراب المستثنى منه لما بعد الا اى المستثنى ويسمى اى ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل

والمفعول

والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل بناء وهو في الحقيقة بدل من
المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند ومما ينبغى ان يعلم ان الاستثناء
المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظن
وما ضربته الا تاديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشى الا وزيدا ومحل الجملة
الفعلية المنفية اعنى لا املك مع ما تعلقت تلك الجملة به هذه عبارة مشهورة فيما بين الموانين
لكن فيه مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها
من مقول القول اى جزء منه ولا محل له من الاعراب لان الكائن في محل النصب على ما
قيل هو مجموع المقول لا اجزاؤه على ما صرحوا عليه واخى يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا
تقديرا والواو فيه للعطف وفيه اى في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدر لانه
فانه من المفاعيل التى يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اخى ايضا اى رجع رجوعا
اما ان يكون مبتداء خبره محذوف اى واخى لا املك الا نفسه او خبر مبتداء محذوف
اى ومثلى اخى وانما حذف المبتداء او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان
فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه اخى مرفوعا قلت المضاف
مقدر اى على اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من
من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض
او عطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان المرفوع المتصل صار
كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلمه
مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف
عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او يفصل بفاصل
قبل العاطف او بعده فحينئذ يجوز العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر

ان ذكر المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له
نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكده وحده كان كما لو اكد بعض
حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح
المطالع وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا
للاختصار نحو حضر القاضي امرأة فانه يحذف تاء التانيث من حضرت ولذا فطوا عوضا بالنصب
يحذبون اللحم من لدن فطون فاغنانا عما ليس بواجب اولا او [illegible] على فعل محذوف
اى ولا يملك اخي الا نفسه او يقدران ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا
اللهم الا ان يقال المقدر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو الاغلب لنواسخ [illegible] الملغي
بالفعل تقديره فان اخي لا يملك الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة انه لا املك والفرق بينه
وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح
لكن ليس عطفا على جملة انه لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على انه
انه لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرض له
في موضعين اي في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب التي ستاتي ان يذهب الشارح
الى انه من قبيل عطف المفرد على المفرد الثامن ان يكون الواو للحال ويقال له
واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا بالابتداء او خبر مبتداء محذوف ويفرق
هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه
الثامن وجه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعل الفعل
محذوف ولو قال بدل قوله الثامن او للحال عطفا على قوله والواو
للعطف وجعل الوجه الثامن كونه منصوبا والتاسع كونه مجرورا لكان احسن
ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى التاسع ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف نفسه المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان

اى على محله

اى على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون
الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او
او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او بتقدير ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان
اخي لا يملك الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة انه لا املك الرابع ان يكون مجرورا
والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير للمعنى لان فيه مضافا مقدرا
او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما العطف اخي على الضمير المجرور
اعني الياء المحذوفة من ربي اجتزاء بالكسرة اي ورب اخي او لعطفه على الضمير
المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور
في ربي او في نفسي ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون
الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا كمررت بك او بزيد او اسما كما في الاية
المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور
يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يوكد به و
د تاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس او لعطف نفس المحذوف على نفس
المذكور حملا على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء بالجر عطف على قوله حذف
المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه في الاعراب نحو قوله تع واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذلك
يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اي قول الشاعر وهو ابو داود اكل امرء
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار والهمزة في اكل للاستفهام الانكاري
وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال
احد توقد فحذف احدى التاءين وانما قال على وجه فان فيه وجها آخر وهو
انها مجرورة معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر

هكذا في النسخ التي رأيناها ظاهرًا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة
هنا ليست الا سبعة عشر كما اعراب هذه الآية في كتب التفاسير بعضه نحوي وبعضه
نحوبحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته اي بحقيقة الاعراب المذكور
ولما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما البيت فكقول
انّ الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يجب الالف وهو يتبسم اعرابه من اسم
موصول يجئ للعاقل غالبًا على عكس ما مرفوع المحل للابتدائية طلب فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى من صلته وسيجئ لك منا زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد
مفعول طلب واعلم انّ الاسماء منها ما هو عارٍ عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء
في خبره عند سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف
بينهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او مشابهته للشرط فالواقع
خبرًا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون
ذلك المبتدأ موصولا او نكرة ... لابها مهما كلمات الشرط والصلة والصفة
فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا التعلقة بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء
الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادخل من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور ونحوه وتلك المشابهة لا يكون مشتملا على
معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليست ولعل بل جميع نواسخ الابتداء
غير انّ وانّ ولكنّ لان نواسخه لؤثر معنى في الجملة والمؤثر معنى فيها لا يدخل على
على جملة مقدرة بلازم التصدير كالشرط الآتي هذا المبتدأ لما لم يكن تعريف
في الشرط جاز ان يدخل ما لا يؤثر معنى الجملة كانّ وانّ ولكنّ كذا في عبارة شرح
اللباب على رأي صاحب العباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر
المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتدأ اسم موصول وصلته فعل

وكلماكان

٦

وكلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجئ بيانه بعد هذا وعد
بلا فاء وانما قال كان في فليكن بناء على انّ المضارع مأخوذ من الماضي والمشتق منه
ما اشتق منه فان قلت المناسب ان يقول ويكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم
يقل كذلك قلت بناه على انّ التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين
بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لما قال تامة بالتاء مع انّ كان مذكر
قلنا نظرا الى التاء ويل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تأويله بلفظة بالتاء قلنا زيد ت
التاء في امثاله لتفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي خبره اي
فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلي وان كانت تامة فكعلي حال اسم كان ولو قال
حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا لكون علي رضي الله
عنه وانما قدر المضاف ليستقيم المعنى يجب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد
الى علي فيه نظر لانّ رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان
ان يقول عائد الى علي او الى الطالب الالف نصب على انه مفعوله ومحل الجملة الفعلية اما
نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من علي او محلها رفع
على انه خبر مبتداء محذوف اي هو اي علي كرم الله وجهه يجب الالف ولو قال
اي علي يجب لكان اولى لئلا يلزم رجع ضمير يجب الى ضمير اعني هو او صلة حذف
موصولها اي كعلي الذي يجب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة
علي او جملة مستأنفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لانّ الجملة التي وقعت صلة او مستأنفة من جمل السبع التي لا محل لها من الاعراب
ومعنى الاستئناف ان يقع جوابا عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال فليكن
كعلي كأنه قال قائل ما شأنه اي امره وحاله فاجاب بقوله يجب الالف وهو يتبسم الواو
في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتدائية ويتبسم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى التغيير

كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتداء مع خبره في محل النصب للحالية وهذا القدر كاف
من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد حان الى قرب وقت الشروع اما اعراب هكذا
وجدنا النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح بعون
الله العزيز الوهاب لكن لابد بعد الفراغ ومنه قولهم لابد من كذا كانه قيل لا فراق منه لنا
اولاً من بيان امور اربعة كاينة في حث بفتح الحاء التحريض والاغراء طالبي النحو قوله
على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرء الامر الاول من تلك
الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اى بيان ذلك الاثبات ان قراءة
النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اى المقدمة الاولى وهي قوله انها يتوقف عليها
الواجب فلان توحيد الواجب تع واجب بلا شبهة وهو اى توحيده الكامل النافع
في الآخرة والاولى موقوف على تصديق النبي عليه السلام الموقوف بالواسطة تصديق
على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على
علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف
على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلاث واما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهي
ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اى اصول الدين و
هو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المط وهو وجوب
قراءة النحو وروى عن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابى وخلف يستين الف درهم
فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب
وليت الذى انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى
كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تع وجد في الانجيل مكتوبا اني انا الله
ولدت عيسى من عذراء بتول اى منقطعة عن الازواج بتشديد اللام ولدت فخففوا

بتخفيفها

بتخفيفها فكفروا والامر الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اى في تعريف النحو ليكون
الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اى علم بالقضايا
الكلية التي يعرف احكام جزئيات موضوعها بها يعرف بها اى بتلك القوانين احوال
التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه
اى موضوع النحو وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه
الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية اى الكلمة الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس التركيب
يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب ومبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة
لها من حيث هي هي اى لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة
امر يساويها لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال
التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشأها الذات او لجزئه المساوي او للخارج المساوي
له في الصدق او في الوجوه الاول كالتكلم للانسان فان لكل جزئية داخلا فيه
والثاني كادراك الامور الغريبة له بجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع
كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود هذا فانه ينفعك في
مواضع شتى ومسائله اى مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اى كلماتها
الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق
الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضايا
التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى
البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ ثم حرفه الناسخ الا ما ترى
يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد
ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي

ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التركيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل
على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان تاول على
هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب
المحمول فتكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض
من النحو وهو العصمة عن الخطأ المقالي اي في التركيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة
الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القران ويكون هي وسيلة الى التصديق
النبي عم افضل الصلوات واكمل الرضوان في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها
الرضاء ويكون هو الى تصديق النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق
الانس والجن الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون و
انسي بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان آدم ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد
به الجن مطلقا وانما ذكر الجان لان كلمة الرضوان كما مر في الامر الاول ولا علينا ان نبين شرف
النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم
الالهي واما بكسب براهينه القاطعة كعلم الهندسية واما بفوايده الاجلة والعاجلة
كعلم الفقه واما بكمال الذي يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلامه
تعالى وكلام رسوله عم دالين على ذاته تعالى وعلم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها
انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو [illegible] اللغة والتعريف وقبل الفقه والحديث و
التفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان سبب وضع هذا العلم
وهو ان ابا الاسود الدئلي الدئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود
وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب يفتح ثانيه فيقال
دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر ذهب
ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع

فقال

فقال امير المؤمنين رضي الله عنه هذا لغلظ لمخالطة العجم والعرب
وكثرت بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم
فعكس فيما اي وكثرة المولدين فيما بيننا وقال علي رضي الله عنه
تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن
اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات الذي وضع له الاسم كزيد
وعمرو ويكون والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احوا
له التي تنسب اليه من ضرب الموت والحس وغير ذلك نحو ضرب
زيد ومات عمرو وحس بكسر الحرف ما اوجد معنى في غيره
يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يحصل
ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد
في الدار الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعلق ثم
طرفي دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذا وغيره من الاسماء
اللازمة الاضافة فان ذو مثله دلالة على معنى الصاحب من
غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق لتحصيل الغاية اي الغرض
من وضعه وهو جعله صفة الشيء لا لاجل دلالته على معناه
مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره
في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره فعايد الى المعنى وفي غيره متعلق
بالمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه
بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه

٤

اي ما دل على معنى في نفسه حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عضويين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي ما سواه اي من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات المحكمة اي المبتدا والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس بالفاعل من جهتها اذ مسند اليه او جزء ثان من الجملة كالفاعل بالمشبهة بالفاعل والمفعول بالمشبهة منصوب لان المفعول اذ قد يكون واحد الى خمسة والكثير ثقيل خفيف فاعطي طلبا وما سواه من المنصوبات السبعة فرع عليه فان المنصوبات السبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا ليس ملحق بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم ان واسم لا لنفي الجنس فان انهما مشبهان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من التكلف والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه اي بالحروف الجارة

او بالاضافة

او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى تارة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو وسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك رذيا بالملك التوافق وما سواه كالمجرور بجر الجوار ايد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو كفى بالله او في المفعول نحو تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة والمجرور بالاضافة اللفظية نحو هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول علي رضي الله عنه هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل سموه النحو لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق المناسبة من الالفاظ وتبرك قصدا بذلك العلم ونقل في بعض الكتب هذه القضية هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رحمة الله عنهما عليهم اجمعين انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايت مطرق متفكر فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اضع

نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور بها لفظا منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحق بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال الا الاسود اي خاطبه فانه يتعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي روي وقال اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه فتح

صح

كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كلمة ثلثة اسم
وفعل وحرف الاسم ما انبا عن المسمى والفعل
ما انبا عن الفاعل والحرف ما انبا عن معنى ليس
باسم ولا فعل وقال الي هذ تتبعه وزاد فيه
ما وقع قال اى الا الاسود فجمعت اشياء وعرضها عليه وكان
في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتهما
فقلت لم احسبهما منهما فقال بل هي منها فزدها وحكى ان امراة
دخلت على معاوية في زمن عثمن رضي الله عنه ان الامات
وترك ولي مالا بفتح اللام فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا
يعني فرسم لابي الاسود بوضع النحو ابو الاسود اول باب الاضافة
ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله
فضعف باب العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن
السماء بالرفع على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما تعجب
من حسنها فقال لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك
فضعف باب التعجب والاستفهام واخذ منه النحو
وبناؤه

وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان للجد صاحبين اعني
الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في الجد غاية واب الاب ايضا غاية وتانيث
الضمير في غايتاها على تاويل الجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان
انها تنطف يكون اعرابها بالحركات كجاءني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة
لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا على راي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راي
او يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة
بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا مخرج عن الاعراب والبناء وشرطها
ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخي
ورايت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا
صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء وقد يجاب
بدور هذا الوهم خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين جوابه بانه
لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخر حروفها الياء وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعراب
لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلبت وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها
كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا اشترط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت
او جمعت كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة او المجموعة وقد اهملها الشارح
والاولى ذكرها وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المراد هو ان يقال ان هذه
الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل لاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو واصل
فم فوه فحذفت اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنة فلو حذف لزم بقاء
الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقى واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في المنون

التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل بدل منه ابع القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعرب بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات
من الاربعة واعيدت العين من الحلس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت
حروف اعراب اتماعي معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على رأى من يجعل الحركة نفس الاعراب
واتماعي معنى ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على رأى من يجعل الاعراب هو الاختلاف
والحركات دلائله فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيد او تقديرا
كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللامات
من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث اخى مثلا ويعاد العين من
الحلس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال فى ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاك كفلامك
اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قبلها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرت الفاء ليناسب
الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو لا يضاف ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر
ولذا لم يقل اخوك الخ ليناسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف
والياء التنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو زيدت في حالة الرفع وقلبت الواو بالفاء في
النصب والجر وان عينه ذو واو جعل للاعراب رفعا وقلبت الفاء وياء في النصب والجر
بلى مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذواتا حذفت العين لكثرة الاستعمال وقيل
الاولى ان يكون لامه المحذوف ياء دون واو اصله ذوى لقلة ما كان عينه ولامه واوا وذو هذا بالياء
لانه مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض
دنيوي كان ذكر الغرض او اخروي ولا لعوض يقابله في القدر والمرتبة والجزاء اي الجزاء
الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة لان جاعل
نكرة

نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان
الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل
على الموصوف [illegible] من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شائعا ومخصوصا
ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف نحو ما اشبههما فيقال ما يحسن بالرجل
مثلك ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا غيرها جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل
ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذكر لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ وليس هو من المبدل بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا
وتنكيرا الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في
حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها المبدل منه
في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف
اي توصيف البدل بنكرة اكثر حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون
المقصود تاما عن غير المقصود بمراتب وهو هو في المعنى نحو مررت بزيد رجل لكن حسنه اووجوبه
اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت
الفا في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمه كتب المنون منصوبا واذا حرف نصب واضربا امرا

اي بعني لكن

اي بدل صفة لمع

للواحد المذكر بالالف عن الاكثر لان الوقف عليها بالالف تقلب التنوين والتنوين الاصلي والزايد
الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر للجمع المذكر بواو والنون واضربن
للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخاطبة
بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط
نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تقرر تبيين هذا
الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق
في هذا الفن كتبوا مثل ذلك في لنسفع بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا الاشتراط
بان يكون البدل مجاورا للفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط
ان يكون البدل من لفظ المبدل منه كذا في الكتب وعبارة الكتب هكذا ولا يحسن
ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط من لفظ المبدل منه في الصحاح انتهى
كلامه فلو حذف قوله او وجوبه كان اولى اذ لا تعرض له في الكتب بعد ابي ههنا بحث
وهو ان احد الحسن عن كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن
او الصحة عن رأي الشيخ هو ان يحصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يحصل من المعرفة فمتى
حصلت الفايدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد
القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد الضب في الضب
لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الضب وساعد الضب
معرفة وطول نكرة وفيه فايدة لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول
والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح الكتاب سيبويه تقول مررت باخويك مسلم وكافر
على البدل وبالجر ان لم يقصد بها النكرة الا افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة

اذ هو انه ان ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض شروح الكتاب
فان قيل لم لم يتعرف جاءني مسلما بالاضافة قلنا لان اللفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف
في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاءني الخ بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم
ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد
يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه
وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل
لفظية فان التخفيف فيه تحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلا يتم كونه صفة للنكرة يقبح بيان
كما توهم صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع
عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب
زيد الان او غدا او نحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي الان او غدا واما اذا اريد به اي
باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضارب بكر وما كل ولو قال بهما متلبسا بما سبق لكان اولى لانه
حالي المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت بزيد ضارب بكر امس في الماضي او مالك يوم الجزاء ضارب عبيده في الاستمرار
والعبيد كالعلج جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية اما على تقدير كونهما بمعنى
الماضي فلان الاضافة لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست مضافة الى معمولة حيث لهما بيان
فقد المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهي شرط عندهم واما
على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد
زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد

حرها به في شرح الكجلب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في
صدري حتى ظفرت بنقض من قبل صاحب الكشف حيث جعل هذه الاضافة في موضع
لفظية وفي موضع اخر معنوية فهذا قيد في كلام الشارح نظر لانه جعل المقام اي الاستمرار
قسيما للخاص اعني الماضي وفي تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى
وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض ومستقبل وحال وعلى ما ذكر
يكون الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور
ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهاته لانها لا تقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثاني
من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه
لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا
لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس الوجه
بل الحسن هو الشخص الذي له وجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى
فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه
اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي نحو مندرس في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير
وتحقيقه وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان
الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة
الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل لفعل

فاعله

عمله في هو هو ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم
وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما ارادوا اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعليهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك
بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في
صورة المفعول فينقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت
شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل
كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض
بيضاء بيضان بيض كما تقول ضارب ضاربان ضاربون واما معنى فلانها لمن
قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع الانواع عملا تكميلا
للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصب جوزوا اضافتها
الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه
من جلائل الخفية الكنوز الخفية وما عدا ان اي ما عدا الثلثة المذكورة وهو ما عدا الاربعة
على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة
اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل
في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف
مشتقا عاملا فيه او مؤولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وماشي الاب مفيدة للتعريف
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف
اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان المضاف اليه في المعنوية
نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وقال بعض الشيوخ نحو غلام رجل وهو ظاهر ان كان

المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان
شايعا غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا
وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لا يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد
غلام واحد واما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها
باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين
من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا ثم قد يستعمل
على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينفي افادتها
التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه
لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى ولقد امر
على لئيم من اللئام قالوا ولكونه في معنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا فانما افادتهما
اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادة اي انما افادتهما
الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال في المعنوية في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف
اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع
الاضافة المعنوية لتفيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف نسبة الى المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم احالة على عام الى خاص ملاحق بوكسلطة
الحرف فلما كان الاتصال في اللفظ والمعنى ناسب ان تفيد التعريف او التخصيص في المضاف
بعد ما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر مرتبة الانفلاع قد قدر مرتبة المعنى ولهذا

التقرير

التقرير بظهر انه فاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط
والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم يفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا يقول
في ضارب رجل فان المضاف ضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى
رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان
حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت تجاعل اسم فاعل اضيف
الى مفعوله وهو اذا اريد منه الحال او الاستقبال لا يقال لا نم ذلك لانا لجعل نعل الله وفعله
منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مرادا منه
بدلالة عمله في المفعولين وهو اي كل واحد منهما النحو والكاف في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل
ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا
بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته
لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون
بدلا منه وتجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اي هو اي الله
تعالى جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يكون في نظم
انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم واما على تقدير اعني
فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم او اهتمامه به اذا كان لاجله لزم تقييد
المدح فاطلق النصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا
افادنا بعض من الاساتذة ابقاهم الله تعالى وبعد كلام شرع في الكتاب كان قيل بعد
جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اي من لفظة الله فاي شيء من تمام البدل
هذا الاستفهام الحالي واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور

كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل
من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين فان صراط الذين عليهم الخ والصراط المستقيم صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من
الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جائني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال
ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان كلاهما مشتملا على الاول نحو سلب زيد
ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال او لم يشتمل احد
على الآخر اصلا عند الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا
بالاشتمال لان المبدل منه يشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان
يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان
يقال في بدل الاشتمال بيع الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بيع الوزير
ان البائع وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج
الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد
الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان العينية هناك يغني عن الرابط كما قالوا ان الجملة
الواقعة خبرا اذا كان المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى الرابط نحو قل هو الله احد
وقول عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق
ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جائني ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان
الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول
حمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال حمارا اذ ذكره وتلفظ به لرفع هذا

الغلط

الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل شيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاولين بيانية وفي الآخرين الى السبب لان البدل الذي كان سبب الاتيان به وقوع
الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في البدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب
الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاولى تسميته بالاسم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان
كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون
الا من غير روية وفكر ولهذا لا يجي في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثاني اه مرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة اه لاشعارهما
الكلية والجزئية وهو اي الله تعالى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال
انما يتصور في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكر وروية
فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اه عن جاعل بالكسر اي بجميعها
يقال هذا الكل باسره اي بعده يعني جميعه كما يقال برمته اي بكليته يدل على انتفاء الاقسام
المقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام اه معنى
قوله الحق المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة والكلام وغيرهما لا وجود للعام كالانسان
الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق عندنا ان المعقول
بيدلية جاعل من الله متعلق ببيدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اي مجاز كانت بالعلاقة
المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما
فانه اذا كانت العلاقة هي التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل وهي من قبيل
اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوف اي موصوف جاعل

وهو الكوفي بالجر على الحكاية وهو الافصح وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير الكه جاعل
النحو فالكه نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى هي جاعل فلم يلزم ترك الواجب
او الحسن واما الآله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة ويسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق
اعنى الآله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب
على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق
اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله فذ فالكه ثم تخصيص بالمعبود
بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير كاشتراطهم في اعمال عمله
بالاعتماد على الموصوف او على غيره من الامور التي اوالستة هي كليهما او لو لم يكن التقرير
كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت ما ابن علم عمله قلت قد علم عمله
في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام اى يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل
في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العامل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما
مابين في المطولات فان قلت لم لا يجوز ان يكون عاملا في الثاني وهو لا يجوز ان يجعل جاعل
بمعنى الماضي ويكون كالملح معمولا للفعل يقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطى عمرو درهما
امس ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك
لكن بشهادة فحوى الكلام تمنع ذلك التمحل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم
ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو على مذهبه وجوب النعت اذا ابدل
النكرة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر من الموفية وهو الله ههنا
او يلزم ترك الحسن بعد تجويز مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون الآله فيكون
الآن حين كونه هو البدل في الحقيقة من الكلام بل بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى

بدل الكل

١٦

بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعلا على المجازية
من القسم الثالث قوله بدلية مبتدأ ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول
بمعنى بدل العين من العين لمعنى الاشتمال ووجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية كاشتمال
الظرف على المظروف كما قررناه اى يكون بمعنى الاشتمال ووجود التعلق بينهما مطلقا الخ
فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية بهذا وهذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام
طائفة من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير ثم خذ هذا او خذ هذا او هذا الى الامر
المذكور كما ذكرنا او واقع الامر هذا المذكور اى غير ذلك مما يناسب لكن بقى ههنا
سؤال ناشى من تشابهات ارتفعت عن اقسام البدل وهو قولنا جائنى
زيد غلامه او اخوه او حماره من اى قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع
وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظ لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه
وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان شرط كون المتبوع بحيث يطلق
ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا ترى
انا اذا قلنا سلب زيد يعلم ان المطلوب ليس نفس زيد بل شئ مما يتعلق به من ثوبه
او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان يذكر ذلك وهذا الشرط منتف فيما قلتم
من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة
كذا اى كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف الدين الجرجاني ولكن فيه ما فيه
ما موصولة مبتدأ فيه جملة ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف اعنى الضمير الذى انتقل
اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم
خبر المبتدأ اى ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما

ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى وذلك اى حصول ما فيه عن الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من الصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعنى قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشى المطول وهو زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثانى من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعنى علاقة الملكية او الاخوة التى هى غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان نسج الرؤية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا هو زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفى فى بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا الى ما يتوهم من ظاهر كلامهم فى تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق آه على ما صرح جوابه فى موضع لا يخفى فى الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثانى لجاعل قوله كالملح اما الكاف اى هو اما الكاف وحده نصب على الحالية وان كان من المجرور الكاف جزء لكنه حال منه مفعولا معنى وتقديرا اى اما ان يجعل الكاف وحده اى منفردا ان جعلناها اى الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقى الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على رأى الاخفش لا على رأى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهمر اى عن ثغر مثل البرد الذى يذوب للطافته فان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرفا تلك الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسما يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعانى بخصوصياتها اى مع ملاحظة خصوصياتها تعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما فى سائر الاسماء المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر اى كائنا كالملح فى الطعام متعلق بجاعل ايضا كلاهما اى قوله فى الكلام وقوله فى الطعام ظرف لغو لا مستقر واما كالملح كلاهما

لان قوله

لان قوله كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه فى الاصل احد جزئى الكلام اعنى خبر المبتدا الا ان الجعل بمعنى التصيير يجرى مجرى افعال القلوب فى الدخول على المبتدا والخبر لا فى خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا فى مجرد الدخول عليهما لا فى خصايصهما يظهر ضعف ما ذكره فى الضوء حيث قال من القلوب افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما وقد علمت فى الثانى فوجب عملها فى الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد فى غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار المذكور ههنا امتناع الاقتصار الذكرى على احدهما الذى عدّت من خصائصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ومناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اى كون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم بعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثانى ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا فى الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثانى عن قولنا زيد فى الدار اذا قدر متعلقه الكون بقرينة دالة عليه فيكون المتعلق بهذا مقدرا فى الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه

ولو كان عاما لما احتاج اليه لما يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي هو اول
مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم
بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد
من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت
فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المراد ما قاله الشريف المحقق
في حواشي الكشاف من ان الظرف الذي هذا قسيم الظرف اللغو سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه
فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان الفاعل المقدر من تلك الافعال وان فهم منها
شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم
فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله
واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير
ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى
ذلك الفعل الخاص مستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال
العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا
بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد
حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار
منوط بوجود هذه الشروط بالمرة واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا او غير ذلك مثال اللغو زيد حاصل في الدار
ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو
من قبيل قولهم المال المشترك كما اشعر به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت

وجهها واما وجه التسمية باللغوية فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم
الكلام بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في الظاهر ولا في المضمر قال بعض المحققين
من شراح الكتاب او هو تسمية خالية عن المناسبة يعني ان الاصطلاح بحرده ثم قال واما انا فلا احب
تسميته باللغوية لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا
اي خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني
عموم انتهى وحاله خط من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام
وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكل اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه
قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم قالوا المستقر له حظ ومحل من الاعراب دون
اللغو ولو اجرى كلامهم على ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب
المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب وهو لغو
فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا
المحل الا ان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار
له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالجر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد
حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب
بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي
ينحل به عقد المحلول ويزول به حيرة العقول وهو الحقيق بالقبول ما قال بعض المحققين
من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت

بزيد جزت زيدا وجر في الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب
لامتنع من تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب
وهذا التحقيق الذي ذكره هو اصطلاح لغوي صح لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب
المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر
الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كما كان في والتضعيف وان جعل القوم المجموع
منصوبا محلا تسامح هذا بقي لنا اشكال وهو ان الظ من قول الشارح ولا يتم الكلام
بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه ان الجار والمجرور اذا لم
يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل
من الاعراب وقد مر هو الخلاف ابل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب تامل ولا
تغفل عن وزن لا انتم فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي اما
بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله رحمة و مغفرة ومن العباد الدعاء ومن الملائكة
الاستغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما اللغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة
لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلثة بجمعها قوله ان الله و
ملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في
معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره
ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما مر نحوه وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرايض
الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد
والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبيرة الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام
وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب

فيما

فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد
في القعدتين والسنن الاحد عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير
والثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح
الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش
رجليه اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي هي كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه
من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله
بمعنى الرحمة ولم يتوقف لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها
موافقين لمعناها اللغوي قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة
وغاية بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور لان الله
دعاء والدعاء سواء كان يقارنه الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه حملت الصلوة
على غايته وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية
يستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول الكيفيات النفسانية
المنسوبة اليه تعالى في القرآن كما حياء والغضب وغيرهما انا علم ان حروف العطف عشرة عند بعض
النحاة ومنهم ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت
امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقق نحو قام زيد
وقعد عمرو سواء كان الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة
ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم تخل الوجود عن احدها او بمعونة القرينة
والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب وان كان
في الرتبة فيقال ثم تم ههنا لتراخي الرتبة او هو للاشعار بتباعد الامرين بعضها عن احدهما

بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا
عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد فيختص بعطف
الجمل كما مر في قوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت
علامة التانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف
وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويدخل دخولها
في الحرف واذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى تاء في كل حال انتهى
وحتى الموضوعة للجمع الا انها اي مدخولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف
من المعطوف عليه ولو تباديرى وسيجيء مثالها تحقيقه واو واما الموضوعان لاحد المتعدد
مبهما لكنه لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما ذلك كلزوم الواو
قبلها اولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وفيكن بينهما فرق آخر من حيث
ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا ويقال او عمرا ومما ينبغي ان يعلم
ان اما قد يجاء به بلا واو نحو اما حذى هذا اما ذاك وربما جيء غير مكررة ايضا او كان في
الكلام عوضا عن تكررها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله تكلمني مبتدا خبره
محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض هي ان الشرطية المدغم نونها في لا النافية وربما يتبع
الكي اي ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب
بهما تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة وتجيء بعد الخبر
والاستفهام ولكن ... ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المعطوف الذي عطفته
نحو جاءني زيد لا عمرو فلا تجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما
قبلها اي ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات

الاثبات

انباؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن
احمد من عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن
العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ابو العباس ومنه
محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي
وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج وعلي بن كيسان
ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الزماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن
حسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يقفو اثره انتهى وهذا المنقول
عنه اي هذا الذي نقل من علي رض هذا مبتدا خبره قوله اصل الكلام علم النحو ثم استنبط
عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلنا اياهم الوفي كتبا كثيرة مفصول
مستنبط ومستخرج امنه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا على بعدهم وبعد هذا
المرضوي اي المرتقب لا بد منه الشروع في المقصود قال المص اما بعد حمد الله اما كلمة
متضمنة لمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف وقال الشارح
اما كلمة ليتناول المذهبين كلام الحفيد وجد شيء ما في شرح الضوء من ان الفاء بعد اتفاقهم في انها حرف
اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائم مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول
وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذا ذكر اي لكونها
كلمة متضمنة لمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس
المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد تحذف منه اي من
جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله واما القتال لا قتال لديكم ولكن
انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة

لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل متضمنة لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجواب اما فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء
على التضمن بناء على ظهوره لانه اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد
اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط
لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا
كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما الهة غير الله
لفسدتا لكن التالي باطل فالمقدم مثله وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا
كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا افاد بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى
في ذكر القياس الاقتراني ممنوعة لان ان واخواتها من الشرطيين يتضمنان معنى الشرط بلا لزوم
الفاء واليه اشار الجامي في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد
حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن معنى الشرط ويكن فعل مجزوم تامة
بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه وفاقول جزاء له والمجموع جملة
اسمية مبتدأ اما مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي
الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ ولا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كما بينا من شيء فاقول وهذا
قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء
تخفيفا للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف في
مهما واما معلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاما
قول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصله اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع
مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان فاقول بالجزم

قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع فان الفاء يمنع ان يعمل ما قبله
فيما بعده فيأول بجعله خبر مبتدأ محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا
بل جملة اسمية فان قلت كيف يجيء بالفاء ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا
في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن
باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان
المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في
فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز تركه مع الجزم فلتاثير الاداة
فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فعرفه الاداة الى الاستقبال مع ان الجزم كاف في الارتباط بدون
حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اي معمول القول وهو فان الولد
الاعز الظاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي بين حرفي
الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع ما نتلو عليك
فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقائم مقام فاعله مصدره اي لكراهتهم ان يقع
الموالاة على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول
عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القائم فاعله بين لانه لازم للظرفية
فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا وهو محال كذا
قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لما جر ودفع وقد وقع كمن بين ايديهم وتقطع بينكم
على قراءة من رفع وقد ظهر لكن من هذا وجه اخر وهو كونه بين فاعل يوالي وقيل ان بين زائد وقوله
لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي
الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة متضمنة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه

معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول الله اشارة الى
المذهبين المذكورين في هذا وانما كرههما ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين
الجملتين لان وصلها لا يتأتى شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية
عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان كانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول
الحاصل اي الحمد هكذا من ان الولد الاعز الخ فصار اما بعد حمد الله الخ واعلم ان اما على ثلثة اقسام
مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام و مركبة
وهي اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان كان ان للشرط وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم
النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس بإما
العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها عن اما المفردة و عن المركبة من لان كنت منطلقا
فبان يليهما الامر كما يليه الفعل دائما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اي المفردة والمركبة من لان
كنت الخ فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة
او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتح الا والاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت
كما في اما انت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا
من ان المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان
جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا
اي لان المساجد لله وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام
لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهذا اشارة الى دفع دخل
مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول
الآية فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء

في

في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه تجوز دخول الفاء في متعلقها المتأخر لكون المتقدم
في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فاختصر كان
من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة باخرانا عوضا عنه اي عن كان فادغمت
النون في الميم بعد قلبها اياه وانفصل الضمير المتصل في كنت اي المنفصل يعني لما حذف كان
يتصل به تاء الخطاب اي كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله ضمير الخطاب
المرفوع المنفصل اي انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اي اللام في لان كنت
متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها سبقها اللام كانها الحرفية
في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند
البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون
للمجازاة احتجوا بهذا ويحملون قوله تعالى ان تضل احدهما بالنصب اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى
متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط والمتضمنة اياه
على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة
والجمع الشرازم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف
وقد صحح هذا بكسر الذال وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو وذهب
الزمخشري انها متضمنة له واكثر مائل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا
اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اي كما قال الشارح ان الاولى
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا
ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك
الدخل المقدر بما قاله بقوله وفي الاولى اختلاف الى آخر ما اجيب عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون

النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا فيصح قولنا ان الاولى منضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز بينه
اما قلنا يمكن ان يكون النزاع الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال
في الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه خبر يكون
التي اصلها ان ما وان يكون مراد ابن الزمخشري باما حيث قال في المفصل بعد عدة فصول
من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى
الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المنضمنة للشرط لا الثانية في اى حين ان يكون مراد ابن الحاجب
اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اى بل وقع النزاع
الظاهري في لفظ اما حيث احدهما ان اما حرف الشرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع
لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه مراده
من قوله فليتامل بهذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة
المعلوم اى فليتامل المتامل في هذا المقام فلا مزيد بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اى لا زيادة
على التقرير الذى ذكر ههنا وما فرع من تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تعليم تحقيق
استعمال اما المفردة ههنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانها اما ان يستعمل للتفصيل ما اجمله
المتكلم نحو انا او ذا اى احب واقلى اى ابغض اما من او هنا لعائي واما من اقلى فالجاهل او كقولك
جائني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرض عنه وهذا الاستعمال
استعمال على طريق الاستيناف وهو الاستيناف في عرف النحاة او وقع جوابا للسوال المقدر
يعنى لما قال المتكلم جائني القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ
او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجملة الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب
كقول المص اما بعد حمد الله وان اردت تحقيق المقام كما ينبغي فاستمع لما نتلوا عليك من خلاصة

الكلام

والبه ذهب شراح الكشاف وافتخار
نجم الائمة علم الكتاب ان اما للتفصيل ... الاية
وعند قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ وقال ابن جواز السكوت
من هذا القبيل ... ما زيد فقائم بدون ... وعمرو
على الجنس ... التفصيل فيها منه

الكلام وسواهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع الموارد الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق
كقولك جاء القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا او قد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه
مع الاشعار بزيادة اعتناء بشان المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى بمعونة الزائغين
وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن قد سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان الله
لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما
الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب
والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واعتبار مجمل او جملة مخصوصة
مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما فان قلت المفهوم مما حققت
ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح
مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما للاستعمالها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما
جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل وهو قسم مخصوص
من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت انفا فالاستعمالان قسيمان كما ذكره الشارح
الشارح فلما انهى اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة مقام
بضم الميم اسم مكان من اقام لانه على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على انه اسم
مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت معنى الابتداء والشرط
الذي في مهما يكن لان مهما يكون مبتدا وتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي
ان تدخل اما على الاسم لان اما لما ... وقوعها مبتدا لكونها حرفا وجب ان تدخل
على ما يقع مبتدا بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا

(نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به مقدم)

بحسب نوعه [illegible] وبلوغ الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذى دخل عليه اما مبتدا بل
قد يكون مفعولا به كقوله فلا تنهر والفاء لما زحلقت من موضعها لا يجمع يمنع عن
تقديم ما بعدها عليها وقد يكون ظرفا نحو قوله اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال
(هذا جواب لسوال مقدر لا يخفى تقديره)
يقتضى ان تدخل على الاسم دون على المبتدا وبالنظر الى انه يقتضى ان تدخل على الى الفعل لان
(اى مفعول فيه)
الشرط يقتضى الابهام وبلوغ الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى ولم
يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه يبقى ح مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة
الاخر مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دايما فان قيل
فلم دعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اى الدخول على الاسم ثم قضوا
ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء فى جوابه ولم يعكس قلنا لان الابتدائية
[illegible] ما اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتدا بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاته بل بحسب تضمنه
معنى الشرطية ويلزم الفاء فى جوابها اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع جبرا
عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اى الدخول على الفعل و
فى هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء واداء القضاء من تضمنه اداء صفة
القاضى فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجئ انه من جملة الشروط الثلثة لنصب
المفعول له وانما قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذى
(لان ما لا يدرك كله لا يترك كله)
جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذى هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالى بين حرفى الشرط
والجزاء كما مر وما وقع [illegible] من قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين الاية
بالنصب فى المشهور اى اذكر الاية او اقرء تمامها او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل بجوز الرفع
(والبيت والقصيدة)
بتقدير الاية مقروة والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب ففعل ماض على التوصيف

لاعى الاضافة

لاعى الاضافة كما توهم ما قيل باما المنوفى اى الشخص المنوفى فى الاول واما لفظ ذهب
فى الثانى قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظى لا يختص بالاسم بل يوجد
فى غيره ايضا نحو ضرب ثلاثى فليس بشئ اذ كل ما اسند لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم
لان المخبر عنه فى ضرب ثلاثى لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى
هذا ينبغى ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ ذهب بان يراد بذهب لفظه وهو اسم فانما
ذكره بمعزل عن التحقيق كما لا يخفى اى قوله فالمنوفى واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم
(اعم من ان يكون لفظا او تقديرا)
ان يليها لفظا او تقديرا ففى الصورتين المذكورتين وان لم يليها اسم بناء واحد الاسم لفظا لكن
يليها اسما بناء تقديرا كما ترى بعد ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست
التى وضعت للمكان قال فى شرح اللفوائية بحث لان اصحاب اللغة قالوا انه من ظروف الزمان التى
(الكتب المعتبرة من اللغة)
لا تتمكن ولو كان فى الاصل من الجهات الست لبينوه ولا سيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعير
منها اى جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان او تقديره بعد زمن يفتى بين بعد
الزمان الواقع من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استعيرت لفظ بعد فيهما
للزمان فحال الجهات الست اى امرها ثلثة لانها لا يخ اما ان استعملت مضافة الى شئ اى نحو جئت
بعد زيد او قبل زيد وكذا باقى الجهات الست نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه او قدامه
او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب منصوب
على الظرفية اى ينصب بتقدير فى على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل المقتضية
خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه
العوامل سواء كان [illegible] تلك العوامل لفظيا كمن فى نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا
كالابتدائية فى نحو امامك خير من وراءك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا بفتح القاف

ومكنا ممن قبيل الاول اى التى لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب عن الظرفية لان الجر هو الجملة
الظرفية اى مع فاعله المنتقل اليه من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذى يلى الظرف اعنى فوق
فى مثالنا هو العامل المقدر اعنى حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية و
انما الذى يليه الابتدائية وجعله خبراً مرفوعاً هو الجملة الظرفية التى وقعت خبراً للمبتداء
لانها اى الجهات الست من قبيل ما استعملت اسماً معرباً يقع مرفوعاً مبتدأ نحو يمينك اشرف من
يسارك ومنصوباً مفعولاً به نحو عرف زيد يمينك ومجروراً نحو فى الجهة جهتك من يسار زيد
يمينك اشرف من يسارك او استعملت ظرفاً منصوباً بتقدير فى على الظرفية ولا يلزم الظرفية
دائماً فائدة قال فى اللباب الظرف كلا نوعيه اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير
متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعملت اسماً وظرفاً وسواء كان المتصرف اسماً وظرفاً
ما يجوز ان يعتقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم
والحين تقول هذا حين ورأيت حيناً وعجبت من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الاثار المختلفة
لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوباً بتقدير فى فالاسم
ههنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسماً وظرفاً وغير المتصرف ما لزم
الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على
الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكراً وسحراً وسحيراً او ضحى
وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحاً ونهاراً وليلاً وغدوة وبكرة اذا اردت
سحراً بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك
وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن وبقى نادراً فاعلم ذلك فانه
من المهمات التى يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام فى هذا المقام والثانى اى الجهات الست

التى استعملت

التى استعملت منقطعة عن الاضافة لا بد اما ان يكون المضاف اليه منوياً اى ملحوظاً وملتفتاً
اليه ذهناً او لا يكون منوياً بل يحذف نسياً منسياً فى مختار الصحاح النسى بكسر النون وفتحها
ما نسى وما سقط فى منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقرى بهما قوله تعالى وكنت
نسياً منسياً ولا يلتفت اليه اصلاً فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما
بنى على الحركة فرقاً بين البناء الاصلى والعارضى ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متأخر
عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع
وبنى على الضم دون الفتح او الكسر جبراً اى عوضاً للمحذوف منها اى من الجهات الست وهو المضاف
اليه باقوى الحركات والثانى اى ما حذف منه المضاف اليه نسياً منسياً معرب كما يرى فى
الاستشهاد المعرب كقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالماء الفرات
يقال ساغ لى الشراب يسوغ سوغاً اى سهل مدخله فى الحلق واغص بفتح الغين المعجمة
والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب فى الحلق
ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون قد مضى قيل هذا حكاية حال والا يقال كنت كدت والفرات
العذب والثعالبى يروى البيت من ابى عمرو بالحاء المهملة وهو الماء الحار والبارد وهو المراد
ههنا وقصته هذا البيت انه قتل له هذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجرى شئ من حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت
وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسياً منسياً ولم ينوه ولذلك اعربه ههنا
بالنصب واليه اشار بقوله فقبلاً منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان فى كنت
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت فى الاول لمشابهتها الحرف فى الاحتياج
الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحرف فى الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق

الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه نحلاف التا فانها اى الجهات الست في اى على تقدير كون
المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت مشابهة من غير التفات الى المضاف اليه
فلم يشبه من الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كساير النكرات
والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى
هو انا اذا قلنا مثلا جيتكم قبل الظهر او قبل او قبلا ويكون وقوع المجى قبل زمان الظهر في الاولين
ويكون وقوعه في زمان تام من الازمنة المقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فهمنا
اى قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا
مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا مرادنا انه لم يحذف حذفا منويا بحيث
يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل مبتدا فيه اى في نصب
بعد اما في محل الرفع على انه خبر لقوله والعامل لقيامه مقامه بفتح الميم فقط الفعل وهو يكفى
ورايحة الفعل كافية في عمل الظرف والعمل مضاف الى مفعوله اى في عمل العامل في الظرف وانما تكفى
لان في الظرف اتساعا ليس معه لكل عامل فيه رايحة الفعل وعليه اى صاحب الضوء حيث
قال والعامل فيه اما عند سيبويه و ... سيبويه وجميع النحويين لانيابتهما عن الفعل تعمل
في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء مما
بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اى سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل
مابعده فيما قبله كان اولا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم انه جزء مطلقا
وبعضهم قالوا ان دخلت الفاء على ماله صدر الكلام كان من الاول ومن الثاني هذا هو المشهور
المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء انهما قالا مذهب رابع
غيرها وقد ساعده البعض من شراح اللب فالعامل في نصب بعد عندهما على المذهب الاول
والثالث

٢٦
والثالث الفعل المحذوف تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الواو للجر وعلى المذهب الثاني هو
الفعل الواقع بعد الفاء اى اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند
وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوى كالشمع مع الشمس فلو عمل
اما يلزم ترجيح الضعيف على القوى وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذى دخلت هي عليه لا صدر كل كلام
حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء
كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة
التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا او محمودا او ملفوظا ويقتضى ايضا محمودا به غير انه
من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون
انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر الا كيف ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته
الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمد
الله اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته
الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي غير اختياري اما الحسن
فلانه مما يعده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسانية وهو اعم من ان يكون
فعلا اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل
الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول
فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لب التفسير ان الحمد مختص بالفعل لانه يجوز المدح
على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز
الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره

بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلاً
وابداً ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لانبائها عن الافعال
حيث كانت مبدءاً لها
الاختيارية او يكون الذات كافياً فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او
نقول ان تلك الصفات مبدء الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون
فعلا اختيارياً او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على
التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء الالقاء النفس
في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل
ولا التهاء الافعال الجليلة الاختيارية ومن هنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختيارياً
بل كما قد يكون نفسه اختيارياً كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختيارياً كما
في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث
فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه هو غاية التلخيص
في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور لكونه مضافاً اليه لبعد وهو
مضاف الى الله وهو اي لفظة الله علم بالغلبة على الذات واجب الوجود وتقدس
اي تطهر عن دنس الشرك والنقصان واضافة حمداً الى الله اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله بالنصب
فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر فاضيف المصدر الى المفعول
فلكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوباً نحو اعجبني ضرب زيد عمراً والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول

عن الذكر

٢٧

عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد واغا فسر بان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان اه بمنزلة المصدر في كونه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه و
مبتدأ نحو اعجبني ان تخرج زيد وارجو ان تخرج زيد وبلغني خبر ان تخرج زيد وان تخرج خير له
على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه الاحكام كان المصدر بمنزلة
في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيداً ضرب بكر كما لا تقول اعجبني زيداً
اي المعمول غير الظرف فانه معمولاً اذا كان ظرفاً يصح تقديمه
ان ضربت واغا امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان
المسمات بالموصول وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان
مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان غريقاً في المصدرية والثالث من تلك الاقسام
الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم
الضاد اشار به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل فان قيل لم حذف ولم يضم
قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار
نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً واغا يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ان الحكم
العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه اغا وضع
ليكون مسنداً مصدره الى شيء بعده ظاهراً او مضمراً فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال
وهو اضماره لاقتضائه له وضعاً وعقلاً واما اضمر فيه الفاعل والمفعول وان كان طلبه لهما
له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظاً ومعناً نحو يستحب بتبريد الصلوة
اي تاخير صلوة الظهر في فصل الصيف اي بتبريد المصلي اياها سواء كان مصلياً وحده او بجماعة

لا الى ما قام به

عليه الصلوة والسلام

بقوله ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اى صلوها اذا اسكنت شدة حرها
وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع
واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الا
كلها معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فح يكون
اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمني
جغمني بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين
الجرجاني هذا لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد وقد ولد
في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع الاخر سنة ست
عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح مفتاح في شرحه له اى الجغمني كفاء
مصدر من كافاه اى جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال نحوي
النحاة في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه
اى حمدا كفاء افضاله اى مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا احسانه ويجوز ان يكون
كفاء منصوبا بنزع الخافض اى حمدا الكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفو اى المثل فهو
نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر اعنى لله او عن المبتدا اعنى الحمد او على المصدرية
اى مماثلا لافضاله ومثلا ولما كان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد مثل افضاله
لم يتعرض اليه الشريف وهو قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اى لكون المصدر
اعنى كفاء مضافا وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو
المعمول له
افضاله معرفة بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل
المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا من الالف واللام والاضافة بالجر في

يرفع

۲۸

يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اى كفعله اى ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب
بالتنوين زيد عمرا اى من ان ضرب زيد عمرا وهذا اى الاول اى عمله منونا اقوى من احواله
الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار
الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبهه لانه نكرة كما ان الفعل اى كما ان الفعل نكرة
بمعنى انه جزء شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا به والثاني من تلك
الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول اى ضعيف منه لانه معرفة
اى ان كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشمل ما اذا كان مضافا
الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام
فمن هذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث
ان يعمل معرفا باللام نحو عجبني الضرب زيد عمرا وهذا اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة
صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال البعض في شرح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام
لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل متعذر لامتناع
دخول اللام على الحرف ولا يرد المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا عجبني
ضرب زيد عمرو اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التابع على محل
المجرور من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي
امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعر كقوله لقد علمت اولى
المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم الفاعل من اغار واولى بمعنى
تانيث الاول وكررت عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب والجبن عنه جبنا والمسمع بكسر الميم
الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا بعمله هذه

اللهمان عطف على محل الاملاسى ولقول لم تعجز في الرواح وعجزها طلب المعقب حقه المظلوم بدفع حملا

اى تجوز حملا الحق على فاعلا مجرورا بالمضافة المصدر اليه

على محل المصدر

الجماعة انتهى اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي غير ممكن عن هولاء والمعنى لقد علمت
اولى من لقيته من المغيرة اني صرفتهم عنا وجمعهم عازما لهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه
بسيف ولم اعجز ولم ارح عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة
وهو كان انت وفيهم وهزمتهم وهو اى عمل المصدر المعرف باللام نادر سمع انه يحتمل ان يكون
نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر دعوا انه ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اسمعه مسمعا
او بمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضربا مسمعا او رفعه ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اى هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن
لا ايقاع العبارة على ضربا مسمعا كما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل عمله ما صرحوا فلا يصح كونه منصوبا منونا بمصدر اخر منونا فاذكر الشيخ
عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي ان المختار ان تجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول
كررت على حذف لان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله
في التنزيل فكيف تحكم على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق
بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد وجوب لا يقال لمنا بالعمل العمل
بغير واسطة وفي الاية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام
المتصف على التوصيف اذا الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر فلا نقض ذى بمعنى الصاحب
وليس مقصودا لذاته بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام صفة
نصب على انه مفعول ثان لجعل اي كما ان وضع الذى للوصلة الى وصف المعارف بالجمل
مثلا لا يقال جاء زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام
بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه اي

ما يشابه

ما يشابه اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة الاطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة
والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكره في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا
في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم
جنس يتوسل بذى الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني
في المطول من ان الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين مع قطع النظر عما
وصف من الاوصاف كالاسد والفيل ولا يقطع عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة
معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما ظروف ك
فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن
وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد
وقدى وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحسب فان
الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تراها تنفك عن الاضافة ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان
الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهر في ما يقتضيه تعليله
بقوله لفقدان الجنسية فيهما قبل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس فتقتضي فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون
الا اسم جنس مظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما تقرر في موضعه ولانه لو اضيف الى
الضمير يلزم اللبس في مثل ذاك فيحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كما حذف الهمزة من اخواته اكرم
انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا
اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر
الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس الاذوه هذا

اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا

واما قوله اغناء المعروف ما لم يبتذل فيه الوجه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف اى لا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته الا صاحب

الفضل دون الجهال وكذا قول كعب ابن زهير صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوى ارومتها

ذووها وذو ويفتح الذال وضم الواو والاولى جمع مذكر لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان

ذوا مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوى مال

نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذاتا مال رفعا وامرأتين ذواتى مال نصبا وجرا ونساء

ذوات مال كما عرف [illegible] فشاذ لا يقاس عليه شئ وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال

اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب فى قوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذوينا شاذ

ان لا يقاس عليه شئ به اى بذو الجار والمجرور رفع محل الرفع على انه قائم مقام

الفاعل يجعل ههنا لجعل الانعام صفة لله وهو اى ذو من الاسماء الستة المضافة

الى غير ياء المتكلم وهى اى تلك الاسماء الستة اخيك اخوه ابوه وفوه وهنوه والهن

كناية ومعناه شئ اى انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل

القبيح وغير ذلك وحموها انما ثنى الضمير مخالفا لما قبله لان الحم نسيب زوج المرأة ابوه

او اخوه او ابنه فاذا اضيف الى الاناث وذو مال فانها اى الاسماء الستة المعتلة المضافة

الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال فى الاكثر لان بعضهم

يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فيقول ابا فى الاحوال الثلث كما يقول عصاه

وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها

قصدا لاجعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بنى الحارث

ومن

الايات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اى لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما

قبلها كما قيل ويكون ذكرها فى المفرد وفى الجملة لكن فى المفرد بعد النفى اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما

قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفى فى المعطوف منه اوهى ثمانية عند البعض وهى ما بعد عدا الا

اما ولكن واحد عشر عند السكاكى حيث قال فى المفتاح وامانعم قوى لكن الجمهور على ان اما

اى عطف بيان لما قبله وقد يؤيد اى يصح بان ائمة اللغة يقرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد

ومنفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار ولان سائر الحروف العاطفة يقتضى المغايرة بين

المعطوفين فان العطف التفسيرى بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشرى

وهو ما عدا اما ولكن فيهما اى فى اما ولكن ما نعا لكونهما للعطف اللام فى لكونهما صلة المنع وقوله من جهتين

صفة لمانعا اى مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها ما قبل المعطوف عليه فى نحو قولنا جائنى اما زيد

واما عمرو والثانى دخول حرف العطف عليها اى على اما فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف

اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جائنى زيد واو عمرو فلهذين المانعين لم يجعلها ذلك البعض

للعطف والحاصل انهم اى القائلون بان حروف العطف تسعة لم يجعلوا اما حرف عطف لورود

السؤال على من يجعلها له فى نحو قولنا جائنى اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العاطفة فيه اما

اما الاولى واما الثانية فان كان الاولى ففيه المعطوف عليه فيستفهام فلم سبيل الانكار وان كان

وان كان حرف العطف اما الثانية فاى حاجة الى [illegible] الواو والتى هى حرف العطف وحل هذا

الاشكال مبنى على تمهيد مقدمة اى بسطها وهى ان للنحاة فى اما المسبوقة بمثلها ثلثة

اقوال فقول [illegible] بعضهم وهو ابو على وعبد القاهر والتى اليها الزمخشرى انها اما فيه ليست

عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعطف لعمرو على زيد فى مثالنا هو الواو واما انما هى للايذان

والتقييم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى مستشهدا بصحة قيام

او سقا بها ما خوذ جائني اما زيدا او عمرو ثم يكون الواو للعطف اما الثانية وهي اما الاولى فيكون اما الاولى
للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهذا الابهام
الاندلسي انه اما الاولى والثانية بمجموعهما حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما الاولى
حتى يصير كحرف واحد واما الاولى واما الثانية قد عطفتا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول
اولاوجه لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه فالحق اللائق والحق ان الواو هي العاطفة
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو واو اذن في قوله الى جنة اما الى نار مقدرة والله اعلم
السوال هي هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع السوال باختيار المذهب الثاني ولكن قد يرد
ذكر المذهب بانه لا يلزم من صحة من قيام او مقامها ان يكون للعطف كما وقع ان المصدرية
قد يقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور
والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن
قد ذكرناها اجمالا تتميما للفائدة على نبيه على حرف جر ونبيه مجرور بها والضمير مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للنبي وهذا اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن فعولة كالذكورة
والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض ثم يكون معنى النبي الذي شرف
بمجهول شرف بالتشديد على سائر الخلق وهذا اي النبي اي على تقدير كونه من النبوة فعيل
بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر
من الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل والجمع نبئاء مثل علماء والجمع ايضا على انبياء لا يقال
كيف لا يعود لامه مثل الجمع والتصغير يرد نبيئا اي اصولها لانا نقول ان الحق لما ابدلت
والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي هو الطريق ومنه

يقال

يقال للرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الى الهداية اليه تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي و
الرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له الهام الهي وكتاب رباني
والالهام هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام الهي اعم
من ان يكون له كتاب رباني او لا فكل رسول نبي من غير عكس كلي المطلق النبي في رسولنا كالمطلقة
المص عليه في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا ما هو اعم اي لا النبي الذي وجد
بدون الرسول تحقيقا بمعنى العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي يكون المراد به ما ذكر جعل
المص قوله محمد عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي هو لايضاح نفس سابقه
لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون بلفظ مختص بالمبين بفتح الياء
اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني انه لا يلزم كونه مختصا
مختصا به اي بمتبوعه اذ انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا
في الجملة واكله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف
البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به رفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد
قوم هود وذلك لانه لو قدر اشتباه عاد المشترك بين عاد قوم هود وبين غيرهم واما من جوان
الطلاق تسميتهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذلك كثمود
لا ترفعه لذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فتعلق البيان مما ندفع الابهام
التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره ثم او اقصد به المدح
لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه كما سنذكر البعض بقوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن بواو القسم
والعائذات الحديثة النتاج من الحيوانات جمع عائذ وهي اي العائذات اما منصوب بالمؤمن

الذي هو

لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة
لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لما او قول الش رح فان الطير عطف
بيان للعائذات مبنى على انه ليس بمختص لما يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء
جمع الراكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين
اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات اي يجعلها امنة
بحيث يمسحها اي عنقها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين
لكن لا يشترط ان يكون [illegible] اوضح من الاول بل المستدرك من قوله وعطف البيان
انما يكون بلفظ مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية بجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما اي يجوز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما
اذا سمي ثلثون رجلا بعمر وكل واحد منهم مسمى عشرين من غير هم بابي حفص ولاشك
ان ابا حفص اوضح حال الانفراد واذا قيل جائني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا
لا يلزم ان يكون [illegible] اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية اكثر مما اشتهر باسمه مع كون
الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضح مع ان المتبوع اشهر وسواء
عطف البيان يجئ للايضاح غالبا او قد يجئ به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت
الحرام من قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيئ به للمدح لا للايضاح
قوله ان البيت بكسر ان مقول قوله لا للايضاح مفعول له كما في الصفة كذلك اي للمدح والفرق
والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة
له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادي بانا لا نسلم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا يحصل لو لم يذكر صونا للكلام

النصي آه

النصي آه عن اللغو لاسيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال النحاة انهم لم يريدوا انه ليس بمقصود بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس بمقصود اصليا انتهى والحاصل انه مثل قولنا جائني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فلم يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق كما حققه المتأخرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود
فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام
الحديثي ان النحاة قالوا في رجل زوجتك بنتي فاطمة واسمها بنتي عائشة فان اراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد
في وصفه المصطفى بكمال الغاية اي جئ بكمال علو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيد اي معتمد
الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة ثانية والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة
اما للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
كما في الكاف في رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت
عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص
عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر
انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحو
فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيجعل الاشتراك عاما اعم من الاشتراك
اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى
اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة

للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف علماً كانت المعرفة
اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح
لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر للتمييز فوضحته وعينته وكذا الرجل
الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او الذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد
الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس
الدابر برفع الابر جلاء على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام
وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام بكونه معدولا عن الامس
المعرف ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل
على الدبور وهو زمان الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى
الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله
او للمدح لكان اولى يعنى ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف
معلوما اى معينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل الحكم والصفة ههنا الى
في قوله محمد سيد الانام حيث يجوز المدح لمحمد وعلى اله معطوف على نبيه والضمير راجع
الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله
ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل

وحده

وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به
اهل البيت بيت نبيه وهو هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثانى اعنى الاتباع وهم
المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة
بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا
تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم على فعمموا وقال عم لو عممت لغفرت
وللتعميم تعميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد
التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واصل الآل اهل
على راى بدليل تصغيره اهيل او اول بالواو على راى آخر وفي بعض الكتب النحوية اوال
بهمزتين وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائى انه قال
سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم
عربى والاعراب ليس بجمع العرب بل هو اسم جنسه انتهى يقول اهل اهيل وآل اويل فتصغير
اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل وخص استعماله بالاشراف جمع شريف بمعنى عال
كبير همته او ايتام ومن له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنيا وبالمثال آل
فرعون كان اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرى نحو آل محمد قوله دنيا ويا
خبر مقدم لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دينيا موافقا لقوله
اخرويا قلنا اشارة الى جواز انتساب الدين الى دنيا وهما عند النسبة وتحقيقه يستدعى تفصيلا
لا علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان
واوا نحو عصوى ورحوى والملهوى والمرموى والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما الحذف

والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي ح

نحو حبلى تمكلونها زائدة كتاء التأنيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائهما مجرى المنقلبة واما القصر
بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء لكون الفهما زائدة فقالوا دنياوي
كما قالوا حمراوي ولا شابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحمل فيها
في الالف يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واو وهي الف التأنيث ويحتمل ان يكون المنقلبة
عن الف التأنيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم فيجب الحذف
الحذف للطول لانها الطول لفظا كحبارى فقالوا احباري بالحذف ولم يقولوا احباراوي
بالحذف ولم يقولوا احباراوي بالقلب او تقديرا كجمزى فقالوا جمزي بالحذف لتنزل
حركة منه منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يحمل في مواضع شتى بخلاف
الاصل فانه لا يختص استعماله بالاقران نحو اصل الجمام قلبت الهاء في اصل لمن وكما قلبت
الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لقرب مخرجهما مع اتحادهما
مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق
اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فوقيه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا
لكونها ساكنة ما قبلها مفتوحا مع سكونها قصار آل والاصحاب جمع صاحب كطاهر واطهار
فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب
صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجايع وجياع وصحبان
كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب
وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على فعالة الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب
اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب كان
جمع صاحب ايضا بالواسطة لان قوله كطاهر واطهار يأبى عنه ثم المختار عنده

جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل وطالت صحبته
وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم
مائة الف واربعة عشر الفا وسلموا اي قوله اصحابه معطوف على آله والضمير المجرور المحل
لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي مؤيدي اي المقوى اصله مؤيدين وهو جمع
مؤيد اعرابه بالحرف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب
والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون
فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف
لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء
والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية
يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر
لوقوعه صفة للجر ورد هو اصحابه لكن سقط نونه بالاضافة الى الاعلام
لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال فتنافيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة
فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال جحر ضب خرب فان
خرب قد وصف به الضب وقرئ مجرورا والخرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي
يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا تسقط الياء عن الكتابة لئلا يلتبس
بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين
نحو بغلاي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا ساغ بفتح الجمع لما صدر

ومررت بالمؤيدين

مى بمعنى الجواز او الهمزة مكان ايضا الى الفتح والضم وذلك لان في الفتح يلزم الصعود
من الكسرة الى الفتح وهو ثقيل من غير عكس اذ فيه نزول وهو سهل على اللسان من الصعود ولذا
يجوز في التخفيف وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة كاسم الفاعل لهمزنا وهو
المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهو اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي
لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار فهو اضافة بلا
كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة اى اعطائها
وصوم شهر رمضان اى في شهر رمضان وجمعه رمضانات والرمضاء في زنة حمراء
قبل الشهر لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التى وقعت تلك
الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمى بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان
العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب
مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام الكعبة قوله ان وجب
قيد لكل اى ان وجب كل من الاقام والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه
بمعنى وهو ما يقدر الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع و
والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات في يومين
ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره بالجر معطوف على خيره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة
ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة والحاصل ان الاعتقادات الحقيقية عما بطن
يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة

وان محمدا عبده ورسوله ح

ورعاية

ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك والاثر الاعتقادات الحقيقية على الاعمال الصالحة لا يخفى
ان هذا الحكم لا يلائم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما
وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد اصله متقيد بكسر الياء
ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن
وبالعكس هذا معناهما الاصطلاحى واما اللغوى فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح
وقيل مسلمات قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول اى الوصول الى
السلم وباقى البحث مذكور في الاصول اى اصول الدين يعنى علم الكلام فلما قال المص اما
اورد في جوابه بالفاء [illegible] يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما
الاولى اذ يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف
المشبهة بالفعل وهى اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الخبر
الجملة في الثانى الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان للانشاء تتشبه اسمها بخبرها سواء كان الخبر
جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر
هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشىء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من ان وان كما ركبت الكاف
مع فاء اى في كذا كما اى واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف فيفتح لما الكسر في
والمعنى عم الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن
للاستدراك اى التدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جائنى زيد فكان متوهما
يتوهم مجىء عمرو ايضا فرفعته بقولك لكن عمرو لم يجئ وليت للانشاء تمنى الممكن والمستحيل ولعل
للانشاء توقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل

سلم

على انه

ان زيدا قائم وكذا لكن غيره فالولد منصوب لكنهم ان واعم منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة
هذه الحروف بالافعال استعمالا فى ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لابد له من اسم ينتصب اما لفظا
كالافعال فان كل فعل لابد له من فاعل ليفيد وفى لحوق نون الوقاية لها نحو اننى وغيره ولفظا كون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفى انها ثلاثية نحو انّ وانّ وليت ورباعية نحو كانّ ولكنّ
ولعل كالافعال ومعنى فى تضمنها معنى الافعال من حققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك
فلما شابهتها اى شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا
بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع
به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتداء لتبعية المبتدأ على الرأيين ولا عمل للحرف فيه اى
فى الخبر ومن خصائصها اى هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا
مثلا لانها يشابهتها الافعال فى العمل الاصلى للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اى شبهه للافعال
فى العمل الاصلى خلاف القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل فلهم انما قدموا
منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعى للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا
الوجه الذى ذكره يقتضى ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه الا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال فى الاغلب
كقولك ان فى الدار زيدا او فى التنزيل ان الينا ايابهم اى رجوعهم ثم ان علينا حسابهم
وقد اجاب عنه فى اللباب بوجه آخر حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب
فى ضرب ان ايقاع المخالفة بين معمولى الفعل ومعمولى انما يتحقق فى غير الظرف بتاخير المرفوع
اما فى الظرف فيتحقق بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يتوهم بالفاعلية حتى يقال شبه
صورة ان فى الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا فقيده بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية

على كونه

على كونه مفعولا لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب فى الدار على صيغة المجهول
بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ان
ذلك يقتضى ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدأ ولا صفة لمرفوع اصلا هذا فى الرضى الحكم ان حال
الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان
يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمها نحو ان فى الدار زيدا
او ان كان الاسم مع ذلك اى مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم
لكنه جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا هذا اى الحذف المذكور
فى الظرف ونحوه اما حذف فى غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا فى الآخرة وعند
بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله
والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو
قد يزاد فى كل منهما فى خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب الضوء واما
الاسم فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الفاضل اى الشارح المعروف بين شراح اللباب
بالقطب الفالى بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو انه زيد قائم فى انه قائم اى ان الشان زيد قائم
فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التى ياتى بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل
المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقد جاء فى غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى
قول الشاعر فلو كنت ضبيا قيل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء
للنحى اطب قرابتى ولكن زنجى الزنجى جيل من السودان طائفة سود والزنجى واحد منهم فان الكلام
اى هى

مثل الثاني اللوحدة نحو لمة وردى غليظ المشافر اى ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم في
الاصل شفة البعير استعملت لمشافر الزنجي تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ فيكون من
قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولكن في المعنى ولكنك انت
زنجي ولو سلم فشاذ كذا اشارة الى قوله وقد جاء اي قيل فيه نظر لانه نحو حذفه اي غير ضمير
الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب الى الهمّ اي الحزن عني ساعة اي
فلبتنا على خليته على انه ضمير الشان حذف اسم ليت والالزم دخولها على الفعل وتمامه فبتنا على
ما خيلت ناعمي بال وضمير خليت للنفس اضمر الفاعل لتقرره وفي الاساس يقال افعل ذلك على
ما خيلت اي على ما ارتك نفسك واوهمت والبال القلب وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة
التثنية واراد به نفسه ومخاطبه الذي في قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة اي بتنا على
ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذوي مسرة واصحاب فرح وسرور ولهذا ايرد عليه
ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا اي انا لانم ان المحذوف ضمير الخطاب بل الضمير الشان وعليه
كلام صاحب اللبيب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو من لام الخ ونحو
فلوان حق اليوم الخ ونحو فليت دفعت الى آخرها وقال شراحه اي ليته على ان الضمير للشان
وقد قال ابن عصفور الواو ولهي لا يجوز حذف اسما هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام
الفصيح فالاولى على هذا ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره فليتامل في
هذا المقام ثم دعى المص الى هذا القول الاعز بقوله لازال اودام وثبت قوله لان متعلق بما ينافيها
من الكلام اي التفسير يعني اغافرتنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا دخل على ما
اي لفظ معناه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولازال فعل من افعال الناقصة وهي اي الافعال
الناقصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير كثرة اطا انتقال عن

الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار حينئذ تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى
نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذهب الى ذهب نحو صار زيد الى عمرو واصبح
وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه اي الخمسة على معان ثلثة الاول لاقتران معانيها الجمل التي تدخلها
باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليلة
وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان
الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقترن تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار
من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر منصوب
وذلك في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح
وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد
والحق بالمذكور بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا لا يكون من
الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار
ومازال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا ازول
الامير او ما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام
بمعنى زال كما يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة لاستغراق
الزمان اي لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه فلو نحو مازال زيد الامير او مادام وهي للتوقيت
الفعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعلا الخبر ضمير الاسم نحو اجلس مادام زيد
جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس مادام عمرو قاعدا

وقد يكون مادام تامة بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول كما بين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ضمير مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كما سمعه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولك كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا او الى هذا اندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو والكلام انما هو في المستقر كما بينا كما سمعه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لا زال وحده نصب على الحال من ضمير يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدر اي ينفرد وحده على رأي ابي علي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة لاسمع خبره اي لا زال مثل كما سمعه مسعود البدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عند هو اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس بين احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر بكيفيته كما مر فان السبب في تسمية المعنى لا في ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر بل لان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك

سلب زيد ثوبه

سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق ومن ثمه يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم ذكر تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير لاشتماله على ذكر الشيء مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اي لا زال دعاء للمولود والتقييد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتحمل التقدم والتاخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتدا وحده ومنا قفه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء كافرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيفة او لاجل انها لا تتم بالمرفوع كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا المقصوره عن رسم الفاعل في علامته وخاصته وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز في هذه الافعال ويجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو من كان منته الى راح لانها افعال متصرفة هذا على رأي الجمهور خلافا لابن درستويه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة وان لم تكن دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قال المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على

سائر الافعال فعلى نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما فعل وجد
في اوله لفظ ما من هذا الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي
في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونها مغيرا للكلام من
الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان الكلام عن النفي من اول الامر واما مصدرية وهي
في ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم يختلف فيه وهو ليس
ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة
النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما
ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو الا يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد
يستدل لو انه فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا
ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المنصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما
ولم يجيء منه الاربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون للافعال المنصرفة
وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت وفي هذا لم تقلب الياء الفاسية ?كما في
انفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائز
الاضافة الى الجملة لو اضيف الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم
لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب
له لا لفظا ولا محلا مكانه المضاف اليه لو اضيف الى الاسمية نحو حين الحجاج اميرا والى فعلية صدرها
مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيهما وعند
الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول الظرف

بل مبنيه

٤٩

واغا بني على الفتح
لاضافته الى الجملة

بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو
سلم انه منصوب بفعل مقدر لا بعمرو ما تقدير بل انه ظرف يوم يأتيهم العذاب تلك
الجملة اي جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسمها وخبرها والجملة المعترضة
هي الجملة التي تؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما في ما نحن فيه النكتة الدعائية
والمراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل وجميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه او معطوفا
عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على
تقدير زيادة الواو للتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل
من الاعراب لان الجملة لم تستحق الاعراب ما لم تقع موقع المفرد كما مر تحقيقه في صدر الكتاب
وهذه الجملة غير واقعة موقعها كما قيل المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة
من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل فيما هو اردت واردت مع معموله خبر ان
وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما استظهر
لا الى اردت على ان هذا انما يصح على رأي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي ?فيه وهو عدم جوازه فلا قوله الى اهل بحور اي قوله اهل بحور بالي المجد بحور لاضافة
اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله مودود اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف
بواو منصل بالي اهل في قوله مسعودا التقدير ومودودا الى اهل المجد ثم اخر رعاية لامر
السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات
وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا واما سمي السجع سجعا لانه متكرر

على غطرة واحد كهدير الحمام وبهاء بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق الظرف

اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم ولا يستحق تاخيره عنه لعدم جاز

اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فهمنا قدم اللغو وهو قوله اى الخبر وهو قوله

مودودا الخ سقط هذا السؤال بقوله اى بقول القائل رعاية لامر السجع فان قيل ما السبب والنكتة

فى تقديم له على كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد واى الان ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت الاهتمام

قدم لفظ له عليه اى على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة مسوقة لنفى المكافات اى المماثلات

من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها ما عن ذات الله لا لنفيها عن شئ مطلقا وهذا الغرض بالغير الحجة يستفا

من هذا الظرف فكان تقديمها اهم ثم تامل فى قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميظ لهذا الولد

فقال كما استظهر اى حفظ عن ظهر القلب كذا فى الصحاح وذكر هما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر

ولعل قوله ظهر بيفح واعلم ان لما تجئ على اربعة اوجه احدها فعل نحو لما ملوا فى مختار الصحاح لم الله

شعثه اى جمع ما تفرق من اموره وبابه رد والثانى جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب

وبمعنى حين اذا دخل على الماضى نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضرب زيد قال ابن مالك بمعنى اذ ابدل

بمعنى حين وقيل هذا صحيح لا انها مختصة بالماضى وبالاضافة كاذا او فى تسمية لما بلما الحينية ناجيد للاول

وبمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو قوله تعالى لما عليها حافظ و لما فى قول المص لما استظهر بمعنى حين

للدخول على الماضى وهو بهما ملهم مبنى فقد اولى الخ وكلام سيبويه يحتمل كلا الاسمية والحرفية فانه قال

لما لوقوع امر لوقوع غيره انما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انها حرف وحمل كلام سيبويه

على انه للشرط الماضى كلو لكن لما يقع بعد الا الفعل الماضى الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول

ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازانى ان ذلك الحمل توهم والوجه انه ظرف

بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى والاتحاد الصورى بين كونها اى كونهما

اسميا وبين كونه حرفا سبب بنائه كمذ فانه مبنى لحال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك

لما بنى حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية ثم استظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد

ومحل الجملة الفعلية جر بكونها مضافا اليها للما والجملة التى اضيف اليها لما قوله لما نح على

الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية لفظا اعالفظا لما فى استظهر

او معنى نحو لما لم تشترى اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيه اى

لما ستعرف ثم لما من معنى الجزاء ان كان الشرطية يقال فى عرف اهل العلم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى انها

كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية لهما والعامل فيهما اى فى لما

انث ضمائر ها على تاويل الكلمة اردت اى اردت تلميظه وقت الاستظهار والحاصل ان العامل

جوابهما كاذا وكلما فهى مشتركة فى كون العامل فيهما جوابهما دون استظهر لانه مضاف اليه

اى جرمنه للما والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف والا يلزم كون الشئ عاملا فى نفسه يعنى ان عمل

المضاف اليه فى المضاف يلزم كون الشئ اى المضاف اليه عاملا فى نفسه وذلك لان المضاف

يعمل الجر فى المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه فى المضاف لزم عمل المضاف اليه فى نفسه

اى ان العامل فى العامل فى الشئ عامل فى ذلك عند هم وهو غير جايز مختصر منصوب على انه

مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف

الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى الكاف بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى

والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ كانه قال جاءنى مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة

الشئ الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا

اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اى ذات الكتاب اى المختصر الذى هو الاقناع اى مسمى لفظ

الاقناع وكشف اى ازال عنه اى عن المختصر الواو فى كشف للعطف كشف فعل ماض فاعله

مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة تستظهر التي مجرورة لكونها
مضافا اليها لما نحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة حفظ وقد عبر بعضهم
عن معنى الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة
فيها ويجوز استعمال السببية فيها ولفظ الباء المذكورة حرف جر وحفظ مجرور بها اي
بحرف الجر واي الجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في حفظ مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون من اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختمر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير
المذكور عائدا الى المختمر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره
بحفظ المختمر الولد بالرفع فضلة منصوبة لانه مفعول كشف ومضاف الى القناع وهو اي تغطي
المرأة بضم الفاء من التغطية وهي التغشية اي ما تستر المرأة به رأسها وتغشيه وفضلته بقية الثوب
نزلت اي وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجاز ان استعمل
في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة او استعارة ان كانت
هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاستعارة
والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المص هاتان الاستعارتان اشار
الشارح الى بيان الاولى بقوله فيه اي في كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختمر بالمرأة
المحجوبة في المقبولية وميلان النفس اليها بلا تحير بصدر هذا الجميل واشار الى بيان الثانية بقوله
واثبت المص له اي وفي كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختمر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة

من القناع

٤١

من القناع ثم انه شرع في بيان وجه التعليل بقوله وعلى التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة
مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية
بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى
استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس
المشبه به هذا على رأي الخطيب ثم يكون كل من لفظ المختمر والقناع حقيقة مستعملة في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز في الاثبات اي اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا
امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما
التشبيه والاثبات المذكور وهي قرينة للمكنية فهما متلازمان فان وجد الا انه ما لم يوجد
القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتأتى على القرينة اي اضافة خواص المشبه به الا
المشبه به الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس كشف استعارة تبعية لا يخفى
عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال وهذا يجيء للعام
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرقه الكامل عن لقرب فيشبه ازالة القناع
اولا بكشف الفضلة فاستعير له اسمه اي الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة
الجارية في الافعال والاسماء المشتقة تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيهما لا بد من التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفا فيما لا يقع موصوفا فالعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات
والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذكر اللفظ علم جنس فالاستعارة
اصلية كالاسد المستعير للرجل الشجاع وقتل المستعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية
كالفعل وما يشتق منه والحروف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف

اي الاستعارة المكنية وهي التخييلية ح

فهو يسري في الافعال وكل ما يشتق منها والحروف فيقع الاستعارة اولا في المصادر بان يقدر ان معانيها
شبهت بها معان اخرى فاستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال
والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخرى فاستعيرت
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا يشبه الضرب
الشديد بالقتل او لاستعارة له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه
غيره **واحاط** والاحاطة ادراك الشيء والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعرابه كشف من غير فرقة
بجوز ان الجار والمجرور متعلق باحاط اي صار احاطة بكماله لمذاهم تقدير كون الباء زائدة
ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاخ **مختصر** الاقتناع بجميع ما فيه من المفردات
والضمير البارز في محل الجر لكونه مضافا اليه للمفرد راجعا عائدا الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز
وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقول الماتن
حفظا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا
الارض اي شققنا عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل من ان التمييز في
النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الآية او غير صريح كقولك امتلاء
الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا
الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى التمييز في الاصل هو الفعل
المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مثله في التعدي كما في طاب زيد نفسا او لا مثلا
الاناء ماء اصله طاب نفس زيد او ملاء الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله تعالى فجرنا عيونا اي تفجرت
عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون
بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال والمعنى

اي احكم

اي احكم واثبت ومثل الجملة الفعلية تبع المعطوف عليه في محل الرفع او الجر لعطفه على جملة احاط
او على جملة يستظهر وباقي اعرابه كاعرابه كشفي ما موصولة لا بد لها من صلة تتبعها مشتملة على الضمير
العائد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزل منزلة شيء واحد فلا بد من شيء يحصل به الربط
به تعلم حذف الضمير العائد الى الموصول وكونه بين فاعل يحصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه جاري
في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم
ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج
في كونه جزءا تاما من الكلام الى وجود الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة
بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة وان المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون الموصول الى الاسم
والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما هو مقرر واعلم انه يجوز حذف الصلة يعني كما قد تحذف الصلة مع
اللتيا معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصدوا بها الدواهي ليفيد الحذف ان الداهية من
حيث العظم المفهومة من اللتيا بتشديد الياء التصغير التي والكبيرة المفهومة من التي المعطوفة
عليه قد بلغت في شدتها وشناعة شأنها مبلغا لا يمكن شرحه فتركت على الابهام من غير صلة
مبينة له كذلك قد يحذف العائد او حذفا ممتنعا لا سيما [illegible] لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما
صار بعضا من صلة الموصول لم يكن يستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العائد او كان
العائد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا
بصفة نحو ما الله موليكه فضل اي موليكه [illegible] الذي الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله
ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا امتنعا فيه بان يجعل الجار منصوبا بمنزلة المفعول
بعد حذف الجار على ما قال والا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به الا هو

او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اى قاضيه فحذف الضمير كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان يكون روى عن ابى سعيد السيرافى فى شرح كتاب سيبويه انه قال الواو التى بمعنى مع ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زائدة ليلا يلتبس بلا بد ان تخفيه وقال بعض الفضلاء ان الواو فى مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه فى كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يرد وان يكون من احد الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو الذى كان يدور فى خلدى ولعل هذا هو الوجه او فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب فى الجملة التى وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تاتى بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول المتصفين بهما فان كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز ذلك الا اذا يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية اما انشائية لان غير الخبرية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانشاء دنيا او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتمنى لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت لا نعلم ذلك فان الجملة الاستفهامية فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقعت صفة لمذق قلت لا نسلم بل يقدر فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة وفرع الجمل الاربع بقوله الاسمية نحو الذى موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر ذلك المبتدا اعنى الموصول والفعلية الصريحة نحو الذى انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما الذى ضرب بالنقات والذى ضرب بضم الضاد فكره دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الجملة فيه لفظا ومعنى الحرفية

على صورة

على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم فى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى والظرفية نحو الذى موصول فى الدار ظرف مع فاعله المستقر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلته والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذى ان تكرمه يكرمك بشره وقوله فيه اى فى المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة والصلة لا تكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن فى فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عائدا الى ما فى قوله اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فتصح وقوعه صلة والضمير البارز فى فيه مجرور المحل يعنى راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة لما راوا انه لا يتم تماما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان فى قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وذى الحال الضمير بناوية الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جائنى زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو ضربت زيدا مشدودا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين واحد وكمستا العناد الخلو كالمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة فى قولك اتيتك والجيش قادم نحو حال وبيان للازم الفاعل اعنى زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا اذا قلت جائنى زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فليتكرر

جائنى زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه الصفة حال اسناد الفعل اليه بخلاف قولك ح

اي ان المشهور والمختار عند المحققين ان الحال لا يقع عن غير المفعول به لكونه فضلة بالنسبة
اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين اي ان وزيدا فاعل في المعنى لا اي انه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام
بعض شارحي الكتاب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال
انه مؤول بتاويل ضربته ضربا شديدا فاللام للعهد او عوض من المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما لبيان
الفاعل او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن المبتدا او الخبر والمضاف اليه قليل لا يكون ولا يوجد
الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فانه قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا
من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى
ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن هنا ذهب
بعضهم الى ان كل حال وقع من غير الفاعل والمفعول به فهو مؤول باحدهما وهذا الحال يعني
من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف لما استقر
والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول اتقن
والعامل فيه هو اتقن لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية
ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة او موصولة قبلها مع فاعله
المستكن فيه جملة ظرفية صلة له اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة
قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون
ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اي القذر
من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر عن البيانية
لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا
الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رأيت طائرا اي غصن وبعد

المعرفة المحضة

المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي متزينا وحيث وقع بعد غير
[illegible] وبعد غير المحضة منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فهو هذا ثمر يانع في
اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني
الزهر في اكمامه فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض
المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار
والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع
صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل
من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان
انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فانه
انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال
مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصول وتخصصها
ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجمل فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست
ذاتا ولو سلم تنكيرها فالتخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجل وطويلا
كان في كل منهما عموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او
نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفته في وجه وجوب كون الصلة
جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب اخر تحقيقي
قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر
اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات
لقيت [illegible] وجعلت من موصولة قد اشرت الى علم المخاطب بعين الجوهر لفظا [illegible]

تحقيقه اتم

فاذا قلت

وهو مضمون جملة وهو النسبة المعلومية عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم
تشر انت الى علم المخاطب بتعيينها المعين في ذاته بلا ملاحظة تعيينه والفرق بين
مصاحبة التعيين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك
ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلا يحتاج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا
قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال انما هو على مذهب الاكثر وهو الاينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة
واحدة فانه ... حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل انبه او اشير
والمتكون ذو الحال والعامل فيها ان تكونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور
كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الاية الكريمة باق على
القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى
ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله ..... لفظا
ومعنى وهما منصوبان على التميز بياء بين مصدر ميز بالتشديد بمعنى الميز بكسر الياء على
معنى ان هذا الكلام يميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن اى بلا تميز عن ذات مقدرة
في النسبة الكاينة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى
فقط او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنا علم ان اتقانه اى الولد اياه اى المنظم من جهة
اللفظ والمعنى معا فهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التميز هو ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات اى ما يتعلق بعض الجملات التي نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب
العارض عن ذات لا عن نسبة الاسناد على قسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان رفع
الابهام عن ذات مذكورة ..... فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام

باحد الثلاثة

باحد الثلاثة الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة او لا يكون ذلك
الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا او زيد طيب ابا او يا
له زيد فارسا او اعجبني طيب زيد ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم اعني الثاني لانه
رفع الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان معنى اتقن
لفظه ومعناه اى اتقن معنى ما فيه ولفظه في نحو او احكامه هذا ما عرفته مع علله وجره
قواعده مع جزئياته او بمعرفته باشتغال الشكل عنه اردت فعل وفاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية المنظم فعل مضارع منصوب بان فاعله
مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المنظم وهو اى الضمير
البارز عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المنظم مع ما عمل فيه منصوب المحل لانها
مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع الذى عمل اردت فيه وهو اى مع ما
حال من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه جزاء اى فان الولد الاعز مراد منه تلميظه
او مريدا انا تلميظه وقت كشف لمهاره وانما قدرنا هذا لبيان ان احد الجزء الافراد وان
الجملة في معنى المفرد وما قيل انه اى مراد منه تلميظه لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله
اردت ان المنظم لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد
فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المنظم اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل
من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا اتبع لسانه بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه
فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ الحلق فهنا
واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه
كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا منافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه

الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في الحقيقة اثبات ما يلائم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ
مستعمل في معناه كما مر تفصيله و… بمعناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض
حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص… شبه في نفسه كلام الامام بالمطعوم الذي يرغب فيه
المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعوم كالاعادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية
كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعليم
فالمعنى المتحقق الارادة من قوله اردت ان المظ هو اني اردت ان اعلمه من كلام مجرور بمن
متعلق بالمظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله اردت ان المظه من كلام للتبعيض فكانه
مشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول
محذوف اي المظه شيئا من كلام الامام ويحتمل ان من زائدة على قول من يجوز زيادة من
في الاثبات الامام وهو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على
المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا
يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور على مضاف اليه لكلام المحقق مجرور
على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن
الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او
بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتبحر
وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكانا حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء
لان العالم البحر يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء
فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فيقول ع م من صار بالعلم
حيا لم يمت ابدا فبهذا المناسبة اي بمناسبة ان كلا من البحر والعالم يجمع ما هو سبب الحيوة

يطلق

يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتبحر يعني يطلق البحر على العالم لهذه المناسبة اولا على سبيل
الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة الحبر من دقق
فلان الشيء اذا اعلم عن وجه اليقين والمدقق فيه على كسر … ويلائمه قوله هو المحقق اثبات المسائل
بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها ابي مجرور بدل من الامام
بدل الكل من الكل وبكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي
الانعام وابي بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة
لا بمعنى الاصطلاح ثم ان العلم اما ان يصدر باب وام او ابن وبنت او لا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية
كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي … والثاني هو العلم الغير المصدر باب
او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والا لزم
كون الشيء قسما عن نفسه هذا تقدير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى
اللغوي لا اللغة الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا
قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح
او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا اقره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح
وذكر في المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال
والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالفرق جعل المقسم العلم
بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان
لابي بكر با سقطت الالف من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال
وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر يحذف التنوين من العلم
الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الاسم والوسط ليس مكانا للتنوين كذا في جائزة زيد بن عمرو كذا في ذا الف

ابن خطأ آ قاد الحريكن صفة بل خبرا عنه فلا يحذف شئ منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير واثبات الالف خطأ فى ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا
زيد ابن اخى وهذا رجل ابن زيد لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ثمه يقال بثبوت التنوين فى اللفظ وثبوت
الالف فى الخط متلازمان فكذلك حذفهما وسواى ابن بجر لكونه صفة عبد القاهر وسواى ابن مضاف الى
عبد وسواى عبد مضاف الى الرحمن الجرجانى صفة نسبية اى متحصله بياء النسبة للامام لا لعبد الرحمن
مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفته اى معرفة الامام بانه جرجانى دون بغدادى وغيره لا معرفة
ابائه فوصف الامام بالجرجانى يعرف انه جرجانى دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى
هنا بالقبر المرطب الندى وبالمد كثرة الجلال اى قبره ومنزله منصوب بتقدير او الضمير ورا المحل لكونه
مضافا اليه للثرى عائد رفع على انه خبر بعد الخبر لقوله والضمير الى الامام وسقى فهو يتعدى الى مفعولين
كقوله تعالى وسقيهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
اى من ملحقاتها وهما يجرى مجريها فى الدخول على المبتدا والخبر تعدد جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار
على احدهما او لو زاد الموصول وقال التى يتعدى لبكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذف قوله
الممتنع الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصائص افعال
القلوب لا يوجد فى ملحقاتها التى تجرى مجريها فى الدخول على المبتدا والخبر لانه خصائصهما
وفاعله مستتر فيه عائد الى الله ومفعوله الاول الجنة هى فى اللغة البستان ومنه الجنان مثواه اى مكانه
من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثانى والهاء فيه كالهاء فى ثراه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران
لفظا وانشائان معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقى والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى
وجعل فى ما مضى فهما انشائى معنى الامر لانهما دعاء والدعاء فى معنى الامر فالمعنى قولك غفر الله
لك ليغفر الله لك فسقى وجعل هنا بمعنى ليسقى وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضى تفالا كان السقى والجعل

اى لا عطف على معرفة

المذكورين

٤٧

المذكورين قد وقعا وسواخبر عنهما بالماضى او تاديا فانه رأى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لائق لما فيه
الادب على انه دو فيه اثل من دون الامر كما لا يخفى وانما عطف اى لم يعطف على قوله الامر فيه الاخبار حيث
عطف الا باعتبار الصورة مثل قول اث اعرا فوكى احوكما ترى وضحك حجبا كما الآية فكيف انتاحيث عطف
حينا كى حال كونه فى معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة
ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وسواء عدم وقوعها موقع المفرد
فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظى وتقديرى ومحلى فاللفظى فى ثمة مواضع الاول فيما آخره حرف صحيح
والاول فى الصحيح كما اوضح لانه ايوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك
فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت فى غيرآخره نحو زيد والاخوا حمد واشبه لقوله
فى حكم الصحيح كما لا يخفى نحو زيدا وعمرو مثل جائنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره فى حكم الصحيح
وهو ما فى آخره ياء او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم الصحيح فى تحمل الحركات الثلث مثاله
مثل هذا ظبى وكرسى ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت بظبى وكرسى وكذا هذا دلو ومغزو ورأيت دلوا ومغزوا
ومررت بدلو ومغزو والثانى من تلك المواضع الثمانية فى الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به
اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظى كما عرفت فافهم وبهذا القيد ننظر الى السوق الاخر احتراز
عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظى ايضا فى باب لكن لما اندرج غير
المضاف منها فى موضع الاول احترز الشارح عنهما معا كما يدل عليه قوله الآتى قصدا الى الانضباط
الكلام والقرب من الاقسام نحو ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع
المثنى والتثنية مثل جاءنى الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغى ان يحمل التثنية هنا
على معنى اعم من ان يكون تثنية صورة ومعنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمعنى المراد نحو البحرين علما
لبلد وما بمعنى التكرار نحو كرتين اى كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعرابهما كلها مثل اعراب

المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به
عن الجمع المكسر وهو ما يغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس
ما ذكرنا من وجه الاحتراز ذو لم يعنه ذوو جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو من غير لفظه بالواو والنون حذف
نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظة النساء فانها جمع امرأة من غير لفظها وذلك جمع عن غير لفظه كلا الى الحد
وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون وذوو مال وعشرون ورأيت الزيدين وذوي مال
وعشرين ومررت بالزيدين وذوي مال وعشرين وانما كتب الواو بعد الالف حالة الرفع والنصب في اولو
لئلا يلتبس بالي حرف جر وانما كتبت في الوضع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست
بجمع لانه لم يثبت الي وعشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة
لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من
تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلاهما وكليهما واحترز به عنه مضافا الى مظهر فان
اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال
الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركة
نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية
عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركة التي هي الاصل حال النصب
والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ
كلا لم يتعرض الا لحالة الذي يتغير فيه الالف كلا اي النصب والجر مثل رأيت كليهما ومررت بكليهما
هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين
ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان

الكلام

لكان الكلام منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء الستة الا هنا
بالحروف وهو ظاهر ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة
يعني بها الحروف الذي هي اعراب على رأي او الحروف التي هي دلايل الاعراب على رأي آخر كما مر
والتقدير اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء
المعربة التي في آخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع
ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا
لكونهما مبنيين نعم لو سمي بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف
للتأنيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا و
لم يثبت مثل عصا عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا
وكذا غيره وانما صار هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة والمقدرة الحركة مادام
الالف لو حركت لا خرجت الى حرف آخر ولا يمكنه توارد الحركات مع ماقبل الالف حيث كان سقدر العدم
الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركة مقدرة في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب
فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا
غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي او جمعا مؤنثا فان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ورأيت
مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في مذهب الاصح كان في قول بثبوت العوض
اي وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا مؤنثا
بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب
مشتغلا بالحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان تحتمل
الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب

والاسم قبل الاعراب مبني او البناء يمنع الاضافة كما صرحوا به فلكنا لانا قلنا ان الاسم قبل لحوق
الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو
وبكر معرب ساكن لا يسكون او وقف لا سكون بناء او معرب به اللفظ محققة بقابلية توارد المعاني
المختلفة على معناها ظاهرا وجه لاخراج الاسم عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل بل وقت انعدام
ما يقتضي لحوق الاعراب بآخره ولهذا ذكره في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم
ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا ولئن سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول
انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لا يمنع من الاضافة حيث واذ واذا
ويوم ذكروا احترزنا بقولنا وهو فابان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء
المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي كوجوده والكسرة في الياء التي هي علامة النصب والجر
فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر
في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون تقلب الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع
مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه
اعراب محكي عن جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط
اي الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تأبط ثم جعلت اسما للرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي واعرابه
تقديري عند زكي والتفصيل فيه انه لو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا
من مبني الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية عن بنائها وقيل معربة محكية لانه صار بالحكم
بالعلمية كلمة واحدا اي فردا لكونه كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني
تأبط شرا برفع شرا لكن لما اشتغل الجزء الآخر منه بالاعراب المحكي حيث حكى لفظ الجملة للدلالة على
النقية في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري في كلام الشارح

ممنا

ممنا مبني على هذا القول ومعربا الى قول الجمهور لان في قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثيرا من النحاة
قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا فهو من مرفوع المحل مبتدأ او زيد مرفوع تقدير اخره كما هو
المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالحكاية في استفسار من يقول ضربت زيدا كتعجب زيدا اشعار بان
السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفردا او جزءا اخيرا من المركب
كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالحركة انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري
والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذفه الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا
وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الاصح وفي نحو خمسة عشر علما يحكى اخره على الفتح ويصير معربا
تقديريا في قول فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو
خمسة عشر علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر
فيه انه بعد العلمية على محكي عن بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية
لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه من المعربات المحكية عن الحركة البنائية فانه لما صار بالعلمية اسما
واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان الجزء الاخير مشتغلا بالحركة البنائية المحكية تعذر ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا
وجاز في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجاز جريان الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في الصورتين ان يعرب
لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يتركب بناء
الى معرب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعرابه الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب
الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب
باعراب الجر بسبق معمول لما الاعراب له لفظا نحو ان زيدا وحل زيد ومن زيد في القيد الاخير احتراز عن المركب
الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء

الاول منها بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع
من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي في آخرها
ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي فان اعرابهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جائني القاضي
ومررت بالقاضي بالاسكان اي بسكون الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة
النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب
ايضا كما جاء بالحركة في الرفع والجر وكالفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا ابني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا
بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية لاسم المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن
سقطت النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح
المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع قبر وكشفه ينبش بالضم والتنبيش
وبيننا ظرف مدفونا والشاهد في انه موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لاسم المقدر الدال
عليه معموله اعني مهلا سوا ان المقدر مهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وسوا مهل
الا لا مدخل للواو في العطف وكذا في المثل بعض اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من
بريت القلم مع نحو بري وبالفارسية تراشيدن بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط القوس
باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة وشد قوله يا دار هند
عفت الا اثافيها باسكان الباء للضرورة والخامس من تلك المواضع السبعة الجمع المصحح
مضافا الى ياء المتكلم نحو مسلمي بسكون الياء رفع على قوله تعالى المغني الصلوة فيمن قرأها بالنصب فانه لا نصب فيه ان
اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفو القوم فانه مضاف ملاق ساكن بعده سوا ان اعرابه بالحرف لفظا
لوجود علامته لفظا وقال يدل قوله مضافا الى ياء المتكلم ساكن بعده ملاقيا لانه مع سكون كان اولى
ليدخل المغني الصلوة ونحو مصطفو القوم نحو جائني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم

فان اعرابه

فان اعرابه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي
الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم يسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف الذي
به الاعراب غير ملفوظ بهما فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار
بالخط في هذا الغرض بل المعتبر فيه هو اللفظ وسقط في اللفظ واوا وياء
فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكر المتقدمون هذا القسم ومابعده
قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعرب
بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن التعلق
بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء مع الواو المحذوفة منه لا يعتبر
والجيد ما ذكره في اعتزاره من ان الحذف عارض بواسطة كلمة
مستقلة والقلب يجوز بواسطة ما هو الجزء لكلمة يفعل ولهذا
ذكرناه في القسمين وقولنا ملاقيا ساكن بعده يشمل اي
ساكن كان من لام التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل
نحو جاءني صالحو بنيك فلولم يلاق ساكن كقولك صالحو بلدك
في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما في كان معربا بالحروف
لفظا فلذلك اختير عنه السادس من تلك المواضع السبعة
في الاسماء الستة اذا لاقيا ساكن بعدها فهي معربة بالحروف
تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورأيت ابا البشر

في النصب والجر التابع ثالث للمواضع السبعة في التثنية
مضافة والالف ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه
بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف
فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر اي ثوبي ابنك و
دائت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة ا
يمكن فيها بالتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة لها بناء
على ان فتحة ما قبلها تدل على الثقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف
والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها
فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا ما اشار
والتي من تمرتان على الحكاية في جواب الحسن تمرتان فان اعرابه بالياء
مقدرة وانما ظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول
مما ادعي مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا و
وانما اطنبت الكلام الكثير في هذا المقال لانه من مزالق الاقدام
المزالق جمع مزلقة والموضع الذي لا يستقر عليه الاقدام لغاية ملاسته
واما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات
دات وكالافعال الماضية والجمل فان اعرابها في هذا المذكور ليس في
اللفظ ولا تقديرا والفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري

انما يستعمل

انما يستعمل حيث استحقت الكلمة للاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها على معنى متعلق يستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل
لو وقع فيه غيرها لما نع في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري
والمحلي انما يستعمل من معرب صحيح الاخر ليظهر فيه الاعراب فالمانع من
الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع في التقديري فانه
هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت
بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة
المحل او مرفوعة المحل فانهم استعمل المحلي فيها مع انه ليس بموضع
لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور و
كذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم
الا ان يراد بالكلمة معنى مجازي شاملا للجمل وغيره لكن بقي ان يقال
ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه
فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق

الذي ذكر بين الا تعدد بيرى والحق انما هو على اصطلاح المتاخرين
وهو الحسن لما فيه من الاتيان واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما و
لذا قال جاء والله في الفصل الاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا فليتامل في هذا المقام فيحفظ فانه من نفايس الحق
يقال الشيء نفيس اي متنافس ويرغب فيه حتى يعلق اي تشبث
من علق الشيء بالشيء اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة
اوجه الاول الجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى راسها
واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها من
حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يتوقع
الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى
ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتقاد المتكلم الانتهاء اليه
كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة
نحو مات الناس حتى ادم او الانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت
السمكة حتى راسها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كانه شمل ذلك
الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح فهذا
تلخيص معنى قوله في ان علامة تقدير كونه حرف جر المجرور واما ان ينتهي
به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى راسها فان الراس
ما ينتهي به السمكة لانه جزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل

حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة وهي اقرب ليلة مضت حتى الصباح
في فان الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح
من اجزاء النهار دون الليل ملاقي لها بزيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذلك
لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل
به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق به بذكر اخر
جزء من الشيء او ما يلاقي اخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد
حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة مجهول الاكل وكذا نيم الصباح بكسر
النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها
فيما قبلها عند ابن الحاجب في دخا دالته وعند اكثر النحاة لا بد ان يدخل
ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارسي الا انه هذا
الاختلاف لكن يستقيم مطلق قيد للممتنع الا المنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور
بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى
هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن السراج في الاصول والثاني
من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا
حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والا ولها يشمل نحو جاءني القوم حتى عمرو ولان
العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها فردا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد
اشار اليه بقوله لكن شرطها اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما

قبلها فهي تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها و
انما اشترطوه لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجزء او للدلالة على احد طرفي
الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس
حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فاد
ناه طرف له وغاية وبهذا قالوا حتى العاطفة انما يذكر للتعظيم او للتحقير والقوة
والضعف فلا يجوز ان يكون ما بعدها من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء اي معناه والغاية فقولهم
عطف تفسير له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار برفع ولا يقال الخ ادبت الرجل حتى اذ
بالنصب والكلمة بالجر حتى ان ما بالجر وان اوردت انه تعرف حقيقة الحاكم في بلد فعليك
بالتدبر التام فيما تعتبر لديه فهو ان حتى العاطفة يجب مع انها تعلق حكم ما قبلها باستيفاء
اجزائه شيئا فشيئا الى موضوعها في الاعتبار المتكلم كما في حتى الجارة تجب شرط ان يكون ما جعل ما بعدها
جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بتأويل نحو ضربتني الاشياء حتى عبيدها
لانه صادق في الجزئية بما تخلل ولا يجوز ان يكون ما بعدها في الجزئية كما جاء في الجارة تقدم من شرط ان يجانسه ما بعدها
فما قبلها حتى يكون اقوى من كل اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس
حتى المشاة ليستقيم العطف باعتبار انه من افراد المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك
بان يكون من اجزاء المعطوف عليه كما في الجارة اذ لا يكتفي ذلك في المغيرة الا نادرة في
العطف وبهذا ظهر الفرق بين العاطفة وبين الجارة وصحته الا ان حتى ذكر نحوه مما قبلها
لجزء قبلها في العاطفة هو جوابه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون
الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر

بالمظهر

بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية
اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب
الجهلاء فاذا عرفت معانيه المتقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يتعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى
انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما تجئ بمعنى انتهاء الغاية قد تجئ ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد تجئ
ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها تجئ بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان تجود وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت
ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعدها في تجويز قوله لكون الفعل معها
في تقدير المصدر والشرط وهو اي حينئذ ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر
الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول في السير قد انقطع ولكنه في وقت السير
كان مترقبا وانما وجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم
ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لانتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس وههنا كانت حتى ههنا للسببية لم يتعرض
الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعدها مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بمعنى امر
مستقبل مترقب وجوده عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلخيص والجملة الفعلية
اي يتعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله التقط والجار ههنا هو العلق
بمعنى شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلخيص الظاهر ان يقال وهو التلخيص عنده اي ينتهي عنده
لا به وهو ظاهر والحاصل ان العلق وان لم يكن جزءا مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلخيص ويرادفه

عادة تعقد ثبت وتحقق شرط كون حم حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المظ ويجوز ان يكون حم

همنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوف على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما

اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة المعطوفة التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف

في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت وانما المظ يعلق منصوب

بان المذكورة الناصبة للمظ بالاستصحاب بخلاف ما اذا كانت جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان

المقدرة بعدها كما ذكرنا انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها جزءا لما قبلها موجود همنا لانها اي

حم همنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرفا ذلك الشيء وتجوز

ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة تلميظ والعلق بطبعه الاظهر

ترك قوله ارادة هو للايم قوله فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة بان يكون العلق جزءا من التلميظ

بتاويل ان العلق بسبب كونه من لوازم التلميظ عادة صار كالجزء منه التلميظ والفوق مفادة الشيء

لان العلق بالطبع اقوى من التلميظ فالمعنى اردت ان المظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما

اي ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان فيه معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون همنا ابتدائية

لان ما بعدها ليس بمبتدا او خبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوت شرطها

امتنعت امرت امتنعت اي من المنت واسرعت يعني مبالغة كردم كذا في الدستور والمعنى اخشى

تاملكم في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل

بطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو الى

الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او

لايكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدا الحركة كما

الصور النوعية النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدا الحركة من غير شعور

كالصو

كالصورة الحجرية التي يكون مبدا للحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارة

فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح

كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها

الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع

ملكة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد هنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه

بذاته ونفسه من لفظه لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام

وهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحلو بوزن الفعل صفة المشبهة مجرور صفة اللفظ والجار والمجرور

في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصول في قوله ما ينبع اي يسيل وقوله

منه متعلق بينبع والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول واللفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل ينبع

وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء الفكر مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول

مع الصلة مرفوع المحل على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا

يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال انما لبيان هيئة الفاعل

او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه

لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري

لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه

على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس

بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب في قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت في حال الرفع

والجر تواة لم يلتبس طرد الباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز في تقدير كونه

حالا منه تقديمه على هذا الحال وهي من لفظه فيكون تقديره اي تقدير الكلام حتى يعلق بطبعه منه

من لفظ الحال وهذا التقدير غير جايز لانه يلزم منه اى من هذا التقدير تقدم ما فى حيز الصلة وهو
منه فقوله والموصول مبتداء راجع الى ما وقوله منه اى لفظ خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وسواء الموصول ما اى لفظ وما فى حيز الصلة اى الشيء الذى يكون فى حيز
الصلة لا يتقدم عليه اى على الموصول لانه اى ما فى حيزها فى حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما فى حكمها وذلك لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الاخير منه فلا يجوز تقدم
الشيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الاخير من الشيء وجزء ذلك الشيء لجزء
الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما فى حكمها والحاصل انه لا يجوز ان
يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والثاني باطل لاستلزامه الخ فالمتقدم مثل الوجه
الثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على ذى الحال المجرور بالاضافة اللفظية
او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر فى الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها
لانها صفة له فى الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على
الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال فى الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء
على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة فى قوة اذهبت هندا راكبة
فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها فى اذهبت كذلك يجوز فى ذهبت لا يقال ان المحذور الذى
ذكر فى الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون
متاخرا عن ذكر الشيء فيكون فى حيز الصلة ايضا اى كما يكون فى حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا
من ضمير منه فلزم تقديم ما فى حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم فى الوجه على
تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما فى حيز الموصول وما فى حيز الموصول لا يكون من تتمة
الصلة التى هى كالجزء من الموصول وتقديم ما فى حيز الموصول جائز فنظرت الفاء للعطف

منه الجملة

لمطابقة الجزاء على جملة اردت قال الفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء
سببية فصيحة وذكر انما لافصاحها عن لا فى اردنا وانبائها عن محذوف او وصفها بالوصف
صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المصنف تقدير الشرط لكذا اذا كان كذلك اى اذا كان الولد مستحقا
للمختصر والمحيط بمفرداته فنظرت فحينئذ تكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف
ولا يذهب عليك ان هذا القول بجزم اذا او موضعه لا ينبغي ان ينسخ به فى النسخة او قد يقرر
فى موضعه اذا او لا يجزم الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة غيابت بيان
فستنجلي والعذا عدوا اذا من الجملة التى لا محل لها من الاعراب قوله نكبة فاصبر اى مصيبة
وغيابة بيت الجب قعره والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء
فى فاصبر جزائية وفى كل تعليلية وكل مبتداء وقوله فستنجلي اى ستزول خبره ودخول الفاء على خبر
المبتداء اذا الموصوف مما يستشعر الضعف ويحتمل ان يكون التقدير كل غيابة تنجلي او يكون
الفاء زائدة فى مختصرات متعلق بنظرت ونظرت فى المختصرات عبارة عن فكرت وتاملت فيها
لان النظر اذا استعمل بفى يكون بمعنى الفكر واذا استعمل بالى واللام يكون بمعنى الابصار ونحوه
الترحم والغضب على اللف المرتب والضمير فى مختصراتها مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات
عائد الى الايام المضبوطة مجرورة لانها صفة للمختصرات فان قلت ان المختصرات جمع والمضبوطة
مفرد فكيف تكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة فى الافراد والجمع اذا
كانت فعلا له اى اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وقائمة به كما سيجيء هذا او عند بلا وفاء
التامل الا ان يقال المراد انه سيجيء فى اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته وسمي هذا وصفا
حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة بسببه تسمى صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل غلامه
ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل للموصوف

وقايم به فان هيج الاهمال جمع سمل بفتحتين بقية العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام هو
الشيء المختلط بشيء غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والعتاقة
والاختلاط وصفان قايمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفاد من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء
وصف بالجمع ومنها كذلك اي الوصف فعل للموصوف وقايم به لان المطبوطة قايمة به انكت ممنا فاعلة
ولان الصفة او المسندات الى الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صفة الافراد مع الحاق التاء
وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولك النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على
ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فرد على اللفظ في الاول
والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز
العبوة والايام فعلن وممنها المطبوطة مسندات الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف
اي اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد كذا الكلام في قوله دهن هنية قدام وقليتي بحقه
اسفل اصحه فوق ومن اي اما محل بكونه سوى فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى
نظرت في مختصراته المطبوطة معا وزاد الى كتبه المبسوطة هذا [illegible] قالوا للظرف احكام اربعة
كالجار والمجرور الاول انه يتعلق بفعل او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزم انه وقع
بعد النكرة المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد الغير المحضة منهما محتمل لهما
والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق بالمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد
هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز انه يرفع الفاعل على الفاعل اذا عرفت هذا فنقول
قوله دهن منصوب على الظرفية مستقر وقوله والعامل فيه اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نم
ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه دون ما من المبتدا ونحوه ومع

ووقع

٥٦

ووقع بعد المعرفة وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت
المراد ان العامل فيه المعنى نصب دهن على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية
هو المحذوف فلما ان المنصوب على الظرفية هو لفظ دهن وحده وعامله محذوف والمنصوب المحلي على
الحالية هو الجملة الظرفية اي دهن مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلت
نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دهن
يجيء بمعنى غير ايضا [illegible] في شرح اللب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي
نظرت في مختصراته المطبوطة مغايرة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب بدون الاضافة
دهن اليها المبسوطة بدونه هي اي انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس جزءا من الموصوف لكن
لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير ذكره مع اسعافه فوجدت الفاء كا
الفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا
اليه لاكثر عائد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو
عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا وفي المبني كالاعداد
المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها
نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او بالاضافة
وقول المص تعاورا اي تداولا واستعمالا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح
بقوله ذهب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر تام بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب
تمييزه فاكثر هنا نصب تعاورا على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل
غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا ابتداء على انه اسم والاصل يستحق التنوين
وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل التنوين سقط

بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا البس بشئ كهف وقد مر في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف
بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما صرح به بعض شروح اللب وغيره حيث
قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميز سبيه لا يجوز الاضافة في زيد اكثر مالا
وعلامة السببية صلاحيته للفاعلية بعد ان يجر افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح لذلك
فيجب الاضافة في زيد اكرم رجلا انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه
غير منصرف لانه ثابت تقدير السقوط بالاضافة كما زعمه الشارح فقوله او بالتركيب عطف على قوله
بالاضافة كما في عشر او احد عشر وعشرين منونتين ثابت تقديرا او ان سقط لفظا لانه لما فصل امتزاج
الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة وماية حذفت الواو لموازنة للانفصال وبقي
الجزان فحذف التنوين عنهما للبناء لان التنوين التنكير لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح
مثل انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من هنا او اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث قال
بلا تمييز من هنا او اكثر لامن تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين
منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورها الايمة جمع امام مجرور للاضافة بين اليها والمفعول الثاني
لو جعلت الاية وهي بدل من اكثر ناهي تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل
البعض من الكل وهذا الاعراب اذا كان وجدت بمعنى صادفت اما اذا كان بمعنى علمت يتعدى
الى مفعولين اكثر مفعوله الاول وتعاورها تمييز والماية مفعوله الثاني والقمة منصوبة معطوفة
على الماية وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني الماية والتمة والجمل كل واحد منها كتاب
للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله وهذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اي لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول وتعاورها
تمييز والماية مفعوله الثاني قوله وهذا الاعراب اي لمسنا بتلخيص ما سبق وتبيين له كما لا يخفى

تستطلت

قال تستطلت فعل فاعل متوبين والفاء فيه كالفاء في نظرت فيه ماخوذ من طال يطول فيتعدى
بالنقل الى باب الاستفعال نعذا بالتطرق الى الغالب والاخذ يكون استطال بمعنى طال مر في الصحاح
ان مصدرية الكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب
المحل على انه مفعول اول لاكلف وعايد الى الولد وهو اي الكلفه يتعدى الى مفعولين الذي ثاني
بيهما على الاول ومفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرورة المحل للاضافة جمع اليها عايد الى الكتب
الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما قبلها فيه منصوبة المحل على انها مفعول التطلت
وحفظها اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو اي حفظ يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا الى
كما يتعدى اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله رفعها والهاء مجرورة المحل لكونه
مضافا اليه لرفع عايد الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت
وهو المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة
عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك او سببا باعثا عليه في التصور ومتقدما عليه في الوجود ايضا
نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة الى مفعولها وهو المفعول الفظ ما وهي اي لفظ ما موصولة
فيها جملة ظرفية صلة وقد مر نظيره مرة والموصول مع صلته مجرورة المحل للاضافة كراهة
اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عايد
الى ما تقديره كراهة ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب مفعول له ثلثة الاول ان يكون
فعلا لفاعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون
مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل
في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر زمانه
نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط الثلثة بلا

بنصب المفعول له وذلك لانه يصير مشابها بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل العامل لان فعل
لفاعل الفعل المذكور ومقارنا له وجودا فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف وكذلك يتعدى الى المفعول له
بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون باللام
مجرورا اي يكون اللام واجبة لانه اذا افتقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون فاعل الفعل المذكور
مثلا اذا افتقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج اكرام المخاطب في الفعل المتكلم
لان فعل هذا لا يندرج فعل ذلك وسقوط قوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا وانما يكون
مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجي فعل المتكلم والاكرام
فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل
المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي
نحو جئت اليوم لمحاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا
لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وسقوط ان قلت هل يجوز
اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان
منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه في شبه الحال والتميز لما فيه من البيان
وكونه نكرة فلا يقال ضربت تاديبا للتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي جرط
النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف وسيجي
طلبه هذا اي يجي تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعد الفقير الموافات ان شاء الله تعالى
من الاشياء جمع شي كفقول وافعال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئا على وزن فعلاء كحمرا
استكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلت الهمزة الاولى اي الصدر اي قلبت اللام فقلب
المكان موضع الفا فصار اشياء على وزن افعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وفي الثاني

غير منصرف

٥٨

غير منصرف فاكثر اهل البادية يردي انه لهم في لفظ اشياء مذاهب ثلثة والثاني غير منصرف بالاتفاق فعند
سيبويه بوزن افعاء اصله شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الف بين همزتين وعلامة القلب
تشابه زايد وعند الكسائي بوزن افعال جمع شي بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف
بغير علة وعند الفراء اصله اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شي بتشديد الياء
بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزم الاخذ من غير الشايع وعليه تقدير اكثر كتب المعتبرة من
العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف وفي الثاني غير منصرف لا يخلو عن ثبوت ضعف وهي اي
الاشياء مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحالية من الموصوف ومتوالي الموصوف اعني
المفعول لكراهته وان كان في اللفظ مضافا اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرور الحق
على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران الافراد والجمع
الافراد للاختصار وان الواو حالية وان الشرطية في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال
الناقصة واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد عليه انه يقال
لا يخ انه جزاء الشرط لانه اذا خرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء اي فعل المقدر والكائنة
لايخ مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض انه باق في حقيقة الشرط لما صح انه يكون
قوله لا يخ جزاء اذ الفاء مع شرطه الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق
السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية متسلية عنها معنى الشرط وقعت
في موضع الحال من الاشياء وانما يستلزم لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام
لا يكاد ترتبط بشي قبلها فلا يكون حالا الا وهي لا يوقعن بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة
الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك
الواو قيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور

عليه والدليل انها واقعة موقع الحال مسلخة عن معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما
في بدوا والحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بقاءهما اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن
حقيقة الشرط لكن لا بقاء ما بل بعد جعلها جزاء عن خبر ما اريد عنه الحال نحو جائني زيد وان شاء ربطه
فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية
الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتدأ مع بقائها
على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا يخ من قبيل الاول وفي الاشياء في معنى المفعول فقوله
وان كانت لا يخ من قبيل الحال عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة ما فيهما
وهو اى الموصول منصوب بمفعول الكراهة قبل الاضافة تامل ويجيء تحقيق هذه المسئلة في
شرحي لهذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال وهذا الوجه كما الوجه مستتبع للطافة كما
لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرور بمن متعلق بلا يخ فاستصفيت فعل وفاعل
والجملة معطوفة على جملة استحللت منها والضمير مجرور المحل بمن عائد الى الكتب اى من
الكتب الثلث متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون
لشبه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله
النصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان له هذا وهو المختار
عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا
لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف
برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى المبني
حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب العامل كما ان حركة البناء
في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء ولقبت معطوف على استصفيت عن حرف

كل مجرور به متعلق بنفيت واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ واصلها
يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما
عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء
عند سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض ونظائره والتنوين فيه اى في كل ٥٩
عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول وهذا ما عداه اى عن كل واحد منها اى من الكتب
الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اى في تكرر عايد الى كل في قوله عن كل منها وما
اى تكرر في تقدير المصدر بما مفعول نفيت اى نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون
ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرير
وهذا نفي المكررة ولو حكم بجواز نفيها اى بجواز نفي حينئذ نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن
الكتاب يعني المصباح مشتملا على المسئلة المتكررة وهو غير مؤد الى الفساد لانه
يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة اى قوله الفاعل مرفوع بيانية اى مسئلة
هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز
ان يكون موصولة قيل لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة
المكررة التي هي المسئلة الحقيقية لان المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار
داخل في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب من الموصوف والصفة نفي
كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع
قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك
اى نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي
نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولا اه

يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا وثنيت عن كل منهما تكرار ما يكرر في مستقيم الكلام

فافهم فانه من مزالق الاقدام **استقلالا** منصوب على انه مفعول له لثنيت او على انه حال من ضمير ثنيت

بمعنى مستقلا **المعاد** متعلق باستقلالا وبعوان المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار **استقلالا**

معطوف على استقلالا الاول ويجوز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا **المفاد** متعلق باستقلالا والاحسن

ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على

ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس بصيغة المفعول اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا بارتكاب الحذف الحذف بابه

في فاعل الاستقلال ومفعوله معا اي الاستقلالي فائدة التكرار بمن يستفيد لان الاستقلال عدّ الشي

قليلا وذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشي المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول

ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال ومولى المفاد اسم مفعول من

افاد ويفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد قائم او من المفاد الولد واللام بمعنى

الجنس والمراد من المفاد كل ما يستفاد من هذا المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في

الصفة وهو فيهما اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم المفعول

لا حرف التنوين فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق

بطل قول من قال مبتدا او بطل جزء وما بينهما سقط لقائل لانا نقول القول بكون اللام للجنس

على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفة مطلقا

سواء كانت تلك الصفة بمعنى الحدوث كالضارب او غيره اولا اي او لم يكن بمعنى الحدوث

بل كانت من عدد او محاكاة كالمؤمن والكافر فانهما لا يطابقين مع وجود تمييز ويطلقان

على كل فرد من مانتين الطايفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الآن او منكرا فيه ولهذا ترى

يستعملها اي شخص كان من العارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل والجاحد بهما وهذا

نظير

نظيره بحجة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف جر ان اللام

ولو سلم انه ليس بحرف بل هو اسم موصول فلانه انما هو موصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا

الكوم الذين يأتونك الا زيدا واخرج العالمين بكسر اللام الا زيدا او نحو ذلك فانها اي الذي

واللام في العالمين موصولا فكيف ينافيان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والاطلاق

والاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء

وكيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة

للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول

والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتامل

ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك منا على فوائد لم تحجبها حولها الا واحد بعد

واحد من اولي الالباب **غير** هو في الاصل بمعنى المغاير اي مغاير المدخر الذي حال كونه

مغاير المدخر ويستوي فيه الاحوال كلها لانه فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التعرف

وههنا ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام سيما كونه مضافا وان كان ما

نكر رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء

بل في عبارات بعض العلماء الا في كلام المصنف فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اي

غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استحقيت **مدخر** بالدال المهملة المشددة مجرور

لاضافة الغير اليه وهو اسم الفاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار

مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه

ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة

وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورية فيجوز كل الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية

يحمل الدال في الاول والذال في الا وجاز فيه ايضا مفرد ذر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام و
تحليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذرت **فضل** منصوب على انه مفعول مقدم **النصيحة**
مجرورة لاضافة فضل اليها او انما عمل مقدم في فضل لانه اريد به الاستقبال **واعتمد**
ايضا على غيره علم في معنى النفي فمنها ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه
بمعنى الحال او الاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس
هو في الحقيقة اسم فاعل فلا يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الا
كما اشرنا اليه نحو الضارب اياه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته
للفعل لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا
لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان
هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عند
سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو
زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي
للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان
الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط
لانه ليس باجنبي عنه **و** الشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله
الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضع الواضع للذات المتصفة
بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه
بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه
بالاسم وذكر انما يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سيذكر فانه لا يجوز

للمفعول

ان يكون

ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل في الاسناد الذي هو لازم الفعل او يوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد
على الاستفهام او النفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام
والعوارض دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما قائم زيد او ما بمعناه اي في معنى حرف النفي من اسم
او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرأ لم يرتضى الا بصالح لغير مصيب
نفسه بالمطامع فانه مصيب عامل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدان
قوله وان امرأ في مختار الصحاح المرء الرجل يقول هذا امرء صالح وهذا امرأة صالحة فاذا ادخل
الف الوصل في المذكر وقلت امرؤ ففيه ثلاث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في
كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يرتضى على وزن لم يرم صفة امرء
ولغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومصيب على وزنه مجيب اسم فاعل من اصاب
ومصيب اماته والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا يرتضى الا باعمال صالحة
لا يصيب نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثالث من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو
اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي موضع تقديره انه فاعل مقيم والعذر
منصوب على انه مفعول مقدر اي امقيم قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى اسم ليت وخبره محذوف
عملنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسال عنه الاستفهام حاصل
الاولى ان يقال خبره ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء
كانت مستفادا من حرفه او من غيره نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح اهلك وكم ... صديقك
والرابع من تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ عينيه من
غيره فانه مالئ نصب عينيه لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدأ صريحا لكونه في الكلام نكرة غير
مختصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص معنى الابتداء ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا

لم يهتم ببيان

علي سائر

لفظا وهو كما هو او بالصفة صح

على ان تخصص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة تقديرا نحو قولهم شيء جب ذ
الاناكو وشيء جب في الارض اي شيء جب واحد او شيء جب معنا التبن او بالصفة معنى ونية كما في نحو الجزية فان
الوصف فيهما من تمام معناه وليس مقدرا اسما لفظيا كما تقدم رسم لفظ شيء جب لانه لم لا يوصف
اصلا لمكذا اقالوا اما لذكر والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مورث بر جل عالم ابوا
والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جائني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها الوجهان
المذكوران وامثاله فيها على حال الاعتماد وتقديرا احنابا بان يحذف ذو الحال
لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد الركن الدين العلوي في تحيف
في كبيره شرح الكافية قوله بعد الموصول نظر قال وقوله غفل عنه المصنف سقوله وزاد بعضهم
على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول
لاعتماد على يا لكن المحققين قالوا الموصوف فاهم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا جبلا
اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكورة المشددة نحو ان قائما الزيدان
ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الصفات المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
تعمل بالاعتماد كذلك يعمل ما يجري مجراها كالمنسوب والاشتعار مثل اتميمي ابوك واسد الزيدان كالشجاع
كالاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عمل تميمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اي منسوب اي
هاشم [illegible] وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش منا
فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين
خبر مقدم على المبتدأ الاخير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدأ
وزيد مرفوعا على انه فاعله ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتدأ واما قائم
الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان وعن الزيدون

لكونه

لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتدأ شرط في الخبر المشتق افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليتم ارجاع الضمير منه الى المبتدأ وجائز عند الكوفيين يعني اي قائم
الزيدان والزيدون جائز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتدأ وما بعده ساد مسد الخبر
وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر
انما يعمل في الاسم الظاهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف
على شيء منها فالاسم الواقع بعده مصدرا او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه
المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه
فانه كان ذلك الاسم حدثا فانه فاعله بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه اي الظرف اقوى شبها بالفعل لانهم حين
يكون حدثا جرى على هوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما
عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في عمل الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل
المفعول في حرف جر رعاية يجوز ان يتعلق بمقدر في معد ر مضاف الى مفعوله وهو
جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب
وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المنصل المجرور المحل للاضافة
العبارات اليه عائد الى الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر الحروف نحو مستشزرات ومن الغرابة نحو
تكأكأتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف
نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر ومن التعقيد
نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ومما فصل كل في موضعه ورعاية العبارة فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو
كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والترجيح الفصيحة

عباراته صح

[illegible] صح

سيء ان الموصوف جيء للاختصار كما مر في المطولات وغيرها لم حرف من حروف الجوازم للفعل المضارع
وهي جازمة لم تقول لم يضرب ويسمى بالجحد المطلق في عرف النحويين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز
ان ينقطع في زمان الاخبار ولما اخوها لما يضرب ويسمى بالجحد الاستغراق لوجوب اتصال نفيها بالحال
اي الى زمان ذلك الاخبار لان لما لنفي لقد ضرب في قد ضرب اخبارا عن الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم يستعمل كذلك
لقلة حروفه من لما وهذا انتقلة مصداقا لما يقال زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية
نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء امر الفاعل الغايب او المفعول
الغايب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا
لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تاتي للمخاطب والغايب على السوية بخلاف اللام فانها
لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخله ليفيد التاء والخطاب واللام الغيبة فيعم
اللفظ في الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرء في الشواذ فبذلك
فلتفرحوا ان تلك المفهوم مما ذكرت انه يجي صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد جوزه ابو حنيفة
رح بخلافه حيث قال في تعريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه
انه لا يجي من غير تاويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها الا في امور ودو في الاستعمال كثير لا يكاد يقع
الكاره مثل قولهم فلنشرع ولنجب وغير ذلك ولهذا افتي الشريف رح قول السكاكي فلنفيهما بقوله
اي اذا كان السابق في الاعتبار الجزء والطلب وجب علينا نفيهما اشارة الى ان صيغة الطلب
ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التفتيش على من هو بصدد المذكور وقد بر فانه نفيس
اطع فعل مضارع مجزوم بلم سقط اليه علامة للجزم لان اصله اطوع بالياء الملاة لما بين في موضعه ان حرف
العلة في اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة الحركة الحرف الصحيح في اخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه
وهو انا واجب معطوفة على جملة مستصفيا ذكر منصوب لانه مفعول لم اطع شيء مجرور لاضافة ذكر اليه

من خوف

٦٣

من خوف سائلها مجرور بها والها مجرور المحل لاضافة السائل اليه عايدا الى الكتب الثلثة والجار
مع المجرور متعلق بلم اطع الا حرف من حروف الاستثناء وهي اي حروف واداته تدل على معنى ما به مستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا او حاشا او عدا او غير وسوى وسوى بحركات السين وغيرها مثل سواك بالكسر او
بالفتح وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير وغير ذلك مثل قوله تعالى لما عليها حافظ
ما موصولة ندر فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلة وفاعله مستتر فيه عايد الى الموصول مع صلته
منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر
والعامل اي عامل النصب في الموصول مع صلته الا الا العامل مبتدا اخر والعامل الفعل السابق ذكره او
وهو لم اطع بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر وهو بدل البعض من الكل
لان ذكر ما ندر بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال يرد عليهما ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما
تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به فيما حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل
والعامل فيه لم اطع دون الا بل هو لغو في العمل اي لم اطع ذكر شيء الا ذكر ما ندر بحذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار بحذف متعلق بمنصوب المقدر بينهما او
وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذكر الحذف لكان الموصول
واجب النصب على الاستثنائية المنقطعة من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كي لا يخفى وهو
اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر
غير الملفوظ المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم والجار والمجرور المحل على البدلية اي من ذكر شيء
بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطع ذكر شيء الا اطع ذكر ما ندر في كون الذكر الذي اورد
في التقدير هو غير الذكر المذكور اولا لان البدل بتكرار العامل ومن هذا الظاهر ثانية قوله فيما سبق وهو
غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من السائل في من سائلها والعامل فيه معناه لم اطع ذكر شيء

الا الحوى ذكر شيئ مما ندر اى من المسائل التى ندرت قيل فى هذا سهو لان البدل يكون فى غير الموجب والنفى
ومن مسائلها موجب والجواب ان المعنى الذكر المتعلق بشئ هو من المسائل فرجع اليه فالسهو فى نفسه
المذكور
لابن اخت خالته وما كان لمنا اهرا بان كلاهما يحتمل الوجهين ابتداء فى تفصيله اولا باما واو وثانيا ايضا
باما واو ثم طابق لهنا احتمال كونه البدل من الضمير المجرور فى مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور فى مسائلها العدم مساعدة المعنى للتردد كون ما ندر كتابا له مسائل وليس كذلك
وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شئ من مسائل الكتب الثلثة الا الا
مسائل ما ندر فيرجع ما آله الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل فى وجه الفساد
انه اذا كان بدلا لانه يلزم دخول الا بين المضاف وهو مسائلها المسائل من مسائلها والمضاف
اليه وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اى بتبعيده وازالته من البين وهذا الكلام فى مسائلها كالفصل
ضعيف لما قيل وان كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية فى المعنى لا التنحية فى اللفظ حتى يلزم ما ذكر فى
انا نقول بعد التسليم يرد على هذا الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل فى حكم التنحية
لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمال على غير بدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثانى
فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه فى بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه فانه فى شرح اللب والكتاب
ولكونه ليس فى حكم التنحية لا يجوز ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور فى انعمت عليهم فلو كان فى حكم
التنحية مطلقا لما جوز ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم
خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير فى عليهم الثانى راجع الى الموصوف الثانى وهو اللام فى المغضوب
واما قولهم انه فى حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته
التاكيد والصفة والعطف البيانى ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح رح لان المراد بالتنحية فى المعنى
لا فى اللفظ بمراحل عن التحقيق او شاع عطف على ما ندر فيها فى حرف جر ما موصول بينهم منصوب

اى لفظ

٦٤

اى لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه وهو عبارة عن النحاة لانه
عايد اليهم وهى عامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو التنقل وفاعله متنقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد
الى ما والعامل مع المعمول اى الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما وما الموصول مع صلته مجرور المحل بفى متعلق
بشاع والتزم معطوف على شاع او على ندر والضمير فى لزمه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم
بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الظاهر ان يقال وجها اى الساكنان الياء والدال فيه
اى فى المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما
موصول كان فعل من افعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها كاسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة
متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل كان هو حريا
بالزيادة فتاخر حريا للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد
شيئا والعامل الا او لم ازد فيه اختلاف كما مر ذكره فى لم اطو او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد
دون الا بل هو لفوى العمل به والجملة اعنى لم ازد مع ما علقت فيه معطوفة على جملة لم اطو فهى ايضا فى محل الرفع
ان كانت ما مفتوحة حرف عاطفة او فى محل الجزم ان كانت ما حرف جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق
ذكرها فى هذا الاوراق لكن فيها اى فى مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من
ذكرها لامتحان الاذكياء واختبار الافهام من الخبرة بكرى البعى يعنى الامتحان والتجربة وهى اى تلك المسئلة
اللطيفة انه اذا قال بل لفلان على عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتدأ و لفلان خبره وعلى
متعلق بالجر لانه فى معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا او قال له على عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة
الا ثمانية الا تسعة فاللازم فى الاول خمسة وفى الثانى واحد لا يليق ذكر وجه التخريج هنا ولا بد علينا
ان نبينه فنقول اما ان اللازم فى الاول خمسة فلانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد واو فلنا سعة ثمانية

الذى هو

الاسبعة

الا واحداح

صارت تسعة واذا اخرجنا منها سبعة بقي اثنان اوخلناها مع الستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة
بقي ثلثة وادخلناها مع اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلناها مع الاثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كذا في شرح الوضح وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم
ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان و
المجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقص
الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الكل واحد فان القائل لما استثنى الاثنين بقي ثمانية ولما
استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا او لابد ان يكون ذلك استثناء من العشرة لا من الاثنين لان الاستثناء
الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة نفي تسعة من
العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنيات بعد ما يصح
دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا فلو قال له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد
فاللازم خمسة ولو ذكرت بعد الاثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال
شراحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة
الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة
ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت
الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم
اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم
ان الاستثناء المساوي من المساوي او الناقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه عن المساواة

وهمنا كذلك

وهمنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل الشارح اخذ قاله على عشرة الا اثنين الا ثلثة الى بعد من
التعريف الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن يذهب عليك ان الظاهر ان ما في الكتاب مسئلة
وما ذكره هنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا واحدا كما لا يخفى على المدرك
المنصف فلهذا اخترنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه بحث يليق بالتدبر
واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقدير اخر قد لاح ببالي وجال في خيالي قبل العثور على ما ذكره
الاعالي ثم وجدته هو الموفقي عند بعض المحققين من شراح الكتاب وهو الذي حققه بقوله واعلم
انه في هذا المثال يكون الكل من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول الذي يستثنى
منه الكل ان كان منفيا كان الكل مثبتا وان كان مثبتا كان الكل منفيا وتفعل وجه الضبط هنا الاولى
الاولى ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية
والستة والاربعة والاثنين مثبتا الكل ان يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا
المستثنى منه الى المستثنى الكل حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وعلى هذا
الى ان يبلغ الى الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى ثم بيان
الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقي اثنان واذا ضم اثنان
الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة
الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة
الى الاثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة واحد بقي خمسة هذا وههنا فوائد اخر
لا ينبغي ان تهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مؤولا واذا لا يقع الا بعد
النفي فاذا وقع بعد الا المضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل
فيأول بما زيد الا فاعل فيكون جزء المبتدأ وان وقع بعدها ماض يشترط ان يكون قبلها فعل

منفي كقوله تعالى وما تأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في التقسيم نحو انشدك الا فعلت فان معناه
ما اسئلك الا فعلك والمستثنى منه مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جائني احد الا زيد خير منه
فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وفي صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو فيها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة
لا تبدل من المفرد المعرفة ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي
انما يحذف من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون منها لا يجوز
اظهاره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل
من قذف زيدا فاجلده والحكم بفسقه ورد شهادته الا الذين يتوب فعند الشافعي رحمه الله
يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث
عنه خارج عن اللغة فان قلت فكيف تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع
بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وهو هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله
الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية وتقدر في
الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح
رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد **ونترجمه** على وزن دحرجة اي نسميه الواو
للعطف نترجمه فعل فاعل ومفعول والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة
نستضيء او على جملة لم ازل والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** بالباء الموحدة متعلق بنترجمه **المصباح** لا يخفى
ان تسمية هذا الكتاب المركب الجزء فلعل ذكر الكتاب يكون بمعنى تعظيم شانه لمجرور

باضافة الكتاب

باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة **الذي نستضيء** اي نستنير ونجد
انارته بالمصباح والاستضاءة بانواره بمعنى طرح جسائر حب جبنا ندبره واللام جارة
وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان بعدها ليكون الفعل
في قوة الاسم لكونه في تأويل المصدر كما مر في قوله حيث يعلق **نستضيء** فعل مضارع منصوب
بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه الذي يستضيء وهو عايد الى الولد **بانواره**
متعلق بيستضيء والضمير المجرور محلا بالاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره
مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي الكلام استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر
بالمصباح في ازالته ظلم جهالة كما لا يخفى على الجاهل واما الازالة اي ازالته الظلمة في المصباح فظ
واما الازالة في المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل والاشتغال به عطف تفسير
ومداومة
وهي في الحقيقة من اشد الظلم ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور اي تشبيه المصنف المختصر بالمصباح في ضمير استعارة مكنية واثبات الانوار استعارة
تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية واما منصوب على الحالية
فليتدبر **ونستقي** اي نغتنم معطوف على نستضيء والضمير المستتر فيه عايد الى الولد **مغانم**
منصوب على انه مفعول نستقي ومغانم الغنائم جمع الغنيمة والاضافة في قوله **اثاره** اضافة
العام الى الخاص اي مغانم من اثاره فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم في المواقع
عمنا في الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من
لان هنا خاصيتها وهي كون المضاف نحو لا موجودا في معنا والمراد بها اي بتلك الاثار الحاصلة
من المختصر مسائله الشريفة التي في فوق كل مغنم والضمير البارز المجرور محلا للاضافة الاثار اليه
راجع الى المختصر **ونكرمه** فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول الضمير البارز المتصل وهو عايد

٦٦

ای بمعنی مشغول

٢ نعم

يعني طويته صح

الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسيته اي طويته طيا وهو ضد النشر كرعبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا نشرت طويت على كره القصار فكان المصاشبه هذا المختصر بالثوب المطوى وجعلته مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان على مرفاجر جمع مجرور بها متعلق بكرته ابواب مجرور لاضافة الجمع اليها الباب في الاصل باب البيت قيد اغلبتي مهنا بلانه لايدخل في شموله الابعد الجي ونة عنه كالابدخل في البيت الابعد الجي وزة عن بابه اصله بوب لدليل ابواب مرفوع على الابتداية الاول صفة الباب وهو
الابتداء اي
نقيض الآخر اصله اوءل على وزن افعل على راى مهموز الوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اوءلى مثل وجمع على اوائل واوال وقيل اصله وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى هم لتناسب ثقل المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول لاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وتانيثه الاولى وجمعه اول مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا النحوية مجرور صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات ليكون موافقا للاصطلاحات لان النحوية تشتمل اي ضم الجمع وهو الاصطلاحات معناه في يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست بفعل اذ فعل اصطلاح وقال ما يشتق من الفعل فاجيب الاشتقاق قوله لانه متعلق بها في جميع الكلام الى بناية الاشتقاق الاحكام الى الاشتقاق فيه لانه لا وجود له الا بالاشتقاق الافي اه الفعل في جملة معناه وفي هذا التسمية يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى فعل من قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك عندنا مواخيك ومملوكك قلنا ايا فيهما اي في النحوية ياء النسبة فيكون
اي في صح

فاين صح

في معنى الفعل او التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فان النحو علم محض كما كاشيء وبرة فلا يصح الوصف به واذا انسب وقلت نحوي وما شئ وتجري اخرها على سلكه الصفات فيه يقول برضي الى الهندي الغلام على انه فاعل في قولك رجل هندي غلامه فالاشكال ومعنى اي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا المذكور بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات او جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي الاصطلاحات وان كانت مصدر اللفظ والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو ان ذكر المصدر واراد اسم المفعول كثيرة كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالعقول بمعنى المعقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي اي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية والحاصل ان الاصل ان تكون الجملة الاثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتاتى الامن اسمين او من اسم وفعل فان بدئت باسم تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه منطلق وان زيدا قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو واقايم الزيدان وما قايم الزيدان عند الجمهور
اللباب صح
خلافا لصاحب فان مثل هيهات الامر وما بعده من الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب جعلاها اعتبارين اخرين وجعلاهما قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط لزوم الاخبار فهي قسم من اقسامها سيتم بذلك الكلام اصلي اي الفعلية والا فان تضمن الشرط

يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من الفعليتين نحو ان يكرمني اكرمك او من شرطيتين
معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده ومتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى
تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا
كما اشرنا اليه نحو في الدار زيد وما قدامك زيد عندنا وقوله في الشرطية معنى قيد واو صاحب
اللب العجاب في شرح اللباب قال وقوله معنى اشارة الى ان الشرطية لا يجوز ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط والجزاء فاذا ارادوا ذلك ادخلوا
كان ونحوه واضمروا الشان وجعلوا الشرطية خبرا فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى
انتهى وقوله التي يتوقف معرفة الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ المتعددة المباحث
الآتية فلهذا اي ولتوقف المباحث الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في
الاصطلاحات على سائر الابواب هذا وارادفه اي عقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع
على الابتداء الثاني مرفوع تقديرا على انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق
بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتدا اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل
العوامل القياسية مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية بهذه الصفة وانما قدم هذا الباب
على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية
والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال
المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس
مطرد ولا نترك قوله فهذا كما انه الظاهر في جميع الافعال فكذا انه يجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء
سمع من العرب اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان لبا نحو قوله مثلا منصوب على المصدرية
اعلم مثلا تجري على وزان غد صفة مؤنث ولم اي لفظ الجزم بفتح الجيم سماعي تجر لقوله قولنا
وقوله

الشان بيان

وقوله يخص بما سمع من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تتجاوز انت عما سمعته
من العرب والمشكل ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لانه مالا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا في الضوء قوله النادر اي الساقط وقوله الخارج
صفة بعد الصفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال الباب
الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه بحث ان العوامل اللفظية هي
الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست محسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس
السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي
اما الابتداء الرافع للمبتدا والخبر ووقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع وكون
الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجي في آخر الكتاب
في الباب الرابع والمشكل ان كل واحد منها معنى عقلي لا تعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف
بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعلى هذا فصل لما في الاسلس تم ترتيب
على ما يتعلق وجوها المزايا ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على الباب
الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث
في الرابع عن العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير
والتذكير والتانيث وغيرها مما لنا من مباحث الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان
كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن
ظاهر حيث يشمل الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم
على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس فافهم والعلامات في الابواب في قوله

٦٨

من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره سيان موصوفهما جميع وهو
العوامل بعلم مما ذكرنا في الكتب المضبوطة اي في قوله مختصرا انه المضبوطة ولعل المضبوطة وقع تصحيفا
من المبسوطة لكن لا بد لهما منهما انه يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال ان المبحوث
عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب الاول وان
كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون البحث من جهة العاملية اولا
فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون
العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اي يكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث
فيه لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون
هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اولا
ان الحصر في الحكم بالانحصار اما عقلي اي مترددا بين النفي والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظته بحصره بالانحصار
واما استقرائي اي لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر
بعضهم هنا قسما آخر يسمى حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق بجعل جاعل اي
يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة
اولا يتعلق بجعل جاعل فانه لم يتعلق به جعل وضع منه فيسمى بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقراء والثاني ان
يتعلق به فيسمى بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي
لا عقلي لان بديهية العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يندفع ذلك السؤال العام بالاستقراء
يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء اي في اجزاء الكتاب وابوابه
لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس تمت الحاشية بعون الله يوم الثلاثاء في ... ذي الحجة

تاريخ سنة ١١٥٥

يا قاري الخط بالعينين تنظره ولا تنسى كاتبه بالخير تذكره

دفتر اوده رکی ذکوه ورلکی آقچه بیانی ایدر

پاره ١٠ — پاره ٢ — پاره ٤ — پاره ٦ — پاره ٣٠ — پاره ٣٠

پاره ١٨ — آقچه ١٠ پاره — ٢٩ پاره — ٤٠ پاره — ١٥

پاره ١٠ — پاره ١٣ — پاره ٣ — پاره ٢٣ — پاره ٢٠

پاره ٨ — پاره ٨ — پاره ٧ — پاره ٥ — پاره ١٠

پاره ٤ — پاره ٢ — پاره ٤٠

پاره

[illegible]

الالف في كلام العرب اثني وعشر وجها الفواصل نحو ابي ووصل مثل نهر وفصل نحو انهر
وقطع نحو اكرم وجمع نحو جرنا وتثنية نحو زيدان وواسطة نحو الله وابهم وتفضيل
نحو زيد افضل من عمرو وتعجب نحو احسن زيدا واستفهام نحو اركب الامير وانكار
نحو اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين والف التقرير مثل الست بربكم قالوا بلى
واستقبال نحو اولهم ونداء نحو ازيد وندبة نحو وا زيداه ووقف نحو انت زيد
واعراب نحو رايت اخاكر والف العوض نحو ابيح وزيادة نحو حار وخفة نحو احم
وتكثير مثل مساجد وايات نحو مسلمات ومؤمنات كذا وجدت في خط
بعض النكت من النحو
ملا الفقل
من الكتاب

جمع اسماء الانبياء غير منصرف الا
ستة محمد هود صالح نوح

جميع اسماء الانبيا غير منصرف الا ستة
محمد هود صالح نوح لوط شعيب
عليه وعليهم الصلوة والسلام
وعلى سائر الانبيا والمرسلين
الى يوم الدين

روح محمد اوزرینه وقف ایدر
١ ٤٢

اعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب
ثمانية الاول الجملة التي وقعت ابتدائية جملة
والثاني الجملة التي وقعت بين الفاعل
والمفعول والثالث الجملة التي وقعت
بين الصفة والموصوف والرابع الجملة
[التي] وقعت بين الحال وذي الحال والخامس
الجملة التي وقعت بين القسم وجوابه والسادس
الجملة التي وقعت بين القول والمقول
والسابع الجملة التي وقعت بين

ج ح د ر س ص ط

خ ج ز ش ض ظ